ظاهرة تعدد المعاني الصرفية في العربية بين المواضع والبواعث

مهدي أسعد عرار

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة بيرزيت، فلسطين

الملخص

هذِهِ مُباحَثَةٌ صَرفِيَةٌ تَنتسِبُ إلى الدَّرسِ الصَّرفِيّ عامّةً، وَظاهِرةِ تعدّد المعاني الصَّرفِيّة خاصّةً، وَقَدِ ائْتلفَتْ مِنْ أربَعةِ مَطالبَ رَئيسةٍ، أوّلُها مِهادٌ وَتأسيسٌ، وَثانيها بَيانٌ خائِضٌ في مَقاصِدِ العُنوانِ، وَثالِثُها تَلمّسُ ظاهِرةِ تعدّدِ المعاني الصَّرفِيّة وَاستِشْرافِ مَواضِعِها وَبَواعِثِها، وَرابِعُها مَقولاتٌ كُلّيّةٌ انْبنتْ عَلى الأمْثِلةِ الجُزئيّةِ التي أُثْبِتَتْ في هذِهِ المُباحَثةِ، وَفي بابِ القَولِ عَلى هذه الظّاهرةِ الصَّرفِيّةِ في العَربيّةِ بَدا أنّها قَدْ تَتخلّقُ مِنْ تَبايُنِ الأَصْلِ الاشتِقاقِيّ، وَتَعاورِ الصّيَغِ وَاشْتِراكِها، وَتَعدّدِ مَعاني صِيَغِ الأَفْعالِ، وَالنَّقْلِ، وقَدْ يَقعُ في السَّوابِقِ وَاللّواحِقِ، والعَوارِضِ التَّصريفيّةِ؛ كَالجَمعِ، وَالإدْغامِ، وَالقَلبِ، وَالإعْلالِ.

مِهادٌ وتَأْسيسٌ

قامَ هذا البَحثُ في نَفْسِ صاحِبِهِ لَمّا كانَ مُحاضِراً في طُلّابِهِ مُعَرِّجاً عَلى ظاهِرَةِ تَعدّدِ الأَعاريبِ في التَّنْزيلِ العَزيزِ، فَقَدِ اعْتَرَضَهُ طالِبٌ نابِهٌ مُسائِلاً عَنِ المَعْنى الصَّرفِيِّ المَرْكوزِ في كَلِمَةِ "مَوْعِد" في سِياقِها القُرْآنِيِّ الشَّريفِ: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ﴾[1]، وَالحَقُّ أَنَّني أَلْقَيتُ حُكْمي جُزافاً وَقتَ ذاكَ، وَبَعدَ إِجالَةِ النَّظَرِ وَالتّدبّرِ فيما قيلَ فيها تَقرَّرَ أَنَّها صيغَةٌ صَرْفِيَّةٌ وَزنُها "مَفْعِل"، وَأَنّها حَمّالَةٌ لِثَلاثَةِ مَعانٍ صَرْفِيَّةٍ في سِياقِها ذاكَ، أَوّلُها المَصدَرُ، وَيَعضدُ هذا قَولُهُ – تَنَزّهَ –: ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾، وَثانيها اسمُ الزَّمانِ، وَيَعضدُهُ: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[2]، وَثالثُها اسمُ المَكانِ، وَيَعضدُهُ: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[3]. فَاسْتَذكرتُ ساعَتَها إِلباسَ الحُطَيئةِ وَتَعميتَهُ التي هَجا فيها الزِّبْرقانَ بنَ بَدرٍ، فَاسْتَرفَدَ مِن هذِهِ الظّاهِرَةِ العَونَ وَالدِّلالةَ عَلى مُرادِهِ، فَخَرَجَ كَلامُهُ مُحتمِلاً مُعمًّى يَفيءُ في تَعميَتِهِ عَلى ظاهِرَةِ المُشْتَرَكِ الصَّرفِيِّ، فَقد قالَ:

دَعِ المَكارِمَ لا تَرحَلْ لِبُغْيَتِها وَاقعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطّاعِمُ الكاسي[4]

وَالظّاهِرُ الذي أرادَه "المَطْعومُ المَكْسُوّ"، فَصيغَةُ اسْمِ الفاعِلِ" قَدْ تَقومُ مَقامَ اسْمِ المَفْعولِ، فَهيَ، بِناءً عَلى المُتقدِّمِ وَصفُهُ، مُشتَرَكٌ صَرفِيٌّ، وَالمُثيرُ لِلخاطِرِ أَنَّ الصّيغَةَ التي أودِعَتْ فيها كَلِمَةُ "مَوعِد"، وَهِيَ "مَفْعِل"، تَكادُ تُشبِهُ مِنْ وُجوهٍ كَلِمَةَ "العَيْن" الحَمّالَةَ لِمَعانٍ مُتباينةٍ، كَعَينِ الماءِ، وَالجاسوسِ، وَالنَّقْدِ، وَالعَينِ مِنَ الرِّجالِ، وَالمَلْمَحُ الفَرّاقُ بَينَهما أَنَّ ظاهِرةَ المُشْتَرَكِ الصَرْفِيِّ مِضمارُها البِنْيَةُ الصَّرْفِيَّةُ المُنتسِبةُ إِلى المُسْتَوى الصَّرفِيِّ خاصّةً، وَأَنَّ ظاهِرةَ المُشترَكِ اللَّفظِيِّ مِضْمارُها الكَلِماتُ المُعْجَمِيّةُ.

في مَقاصِدِ العُنوانِ

يَظهرُ إِذاً مِنْ هذا المِهادِ المُتقدِّمِ بَيانُهُ، وَذاكَ العُنوانِ العَريضِ، أَنّه مُؤْتَلفٌ مِنْ ثَلاثَةِ أَقْطابٍ مُؤسِّسةٍ، أَوّلُها عُنوانُ الظّاهِرَةِ المَنْويِّ دَرسُها، وَثانيها مِضْمارُ هذِهِ الظّاهِرةِ، وَثالثُها مَواضِعُ الظّاهرةِ وَبَواعثُها.

أَمّا القُطبُ الأوّلُ فَهو ظاهِرةُ الاشتِراكِ الصَّرفِيّ، وَمِثالُها القَريبُ الحاضِرُ "المُشتَرَكُ اللَّفظِيُّ" الدّالُّ عَلى اتِّفاقِ المَباني وَافْتِراقِ المَعاني، أوْ عَلى أَنْ يَكونَ تَحتَ الكَلِمَةِ الواحِدةِ مَعْنيانِ أوْ أكْثرَ، أَمّا القُطبُ الثّاني فَهُو مِضمارُ هذا الدَّرْسِ، وَالبادي في العُنوانِ أنّهُ المِضمارُ الصَّرفِيُّ فقطْ، أمّا القُطبُ الثّالثُ فَفيهِ استِشرافٌ لِمَواضِعِ الظّاهرَةِ، وَلِلبَواعِثِ المُفضيَةِ إِلى تَخلّقِها في العَربيّةِ، وَلِذلِكَ فَقدْ غَدا المَقْصِدُ المُتعيِّنُ مِنْ هذا العُنوانِ خاصّةً، وَالمُباحَثةِ عامّةً، دَرسَ ظاهِرَةِ تَعدّدِ المَعاني الصَّرْفِيَّةِ في العربيّةِ، وَتَلمّسَ بَواعِثِها وَمَواضِعِها.

ولَعَلَّ الذي يَنْبَغي للباحِثِ صَرفُ النّظرِ تِلقاءَهُ هُو اسْتِفتاحُ هذِهِ المُباحَثةِ في تَعيينِ "التّصنيف التّشكيليّ[5]" "Typological Classification" الذي تَفيءُ إليهِ أَبْنِيَةَ الكَلمِ في العَربيّةِ، فثَمّ لُغاتٌ مُتصرِّفةٌ[6]، وَأُخْرى لاصِقةٌ[7]، وأُخْرى مُفْرِدةٌ "[8]، وأُخْرى مُركِّبَة "Incorporating"[9]، وَقَدْ أضيفَ صِنفٌ خامسٌ، وَهُوَ اللّغاتُ المُدْخِلةُ "Infixing"، وَهي التي تَعتمدُ عَلى إدخالِ الصّوائِتِ في جذورِها المُؤْتلفةِ مِنَ الصّوامِتِ[10]، وَقَدْ رَأى بَعضُ الباحِثينَ أنّ العَرَبِيَّةَ تَسلكُ هذا المَسْلَكَ في تَشكيلِ الكَلِمِ وَالتّفريقِ بَينَ مَعانيهِ[11]، وَقَدْ وَصَفها بَعضُهم بِأنّها لُغةُ التّحوّلِ الدّاخِليِّ[12]، وقيلَ إنّها لُغةٌ مُتصرِّفةٌ[13]، ولَعَلَّ أقربَ وصفٍ ممّا ذُكِر آنفاً يلابسُ نظامَها الصّرفيّ هو وَسْمُها بأنّها لغة متصرّفةٌ، ولكنّه عائِمٌ يتّسعُ لِظواهرَ لغويّةٍ مِنْ غَيْرِ العربيّةِ، كالإنجليزيّةِ واللاتينيّةِ[14].

وَلِهذا أحسبُ أنَّ الوَصفَ الذي يَصْدقُ عَلى العَربيّةِ، بُغيةَ استِشرافِ ظاهِرةِ المُشْتَرَكِ الصّرفِيِّ، يَتعيّنُ مِن ملاحَظةِ وَصفَيْنِ مُتَداخِلَينِ؛ أوّلُهما أنّها لُغةٌ قالَبيّةٌ وَزْنيّةٌ، وثانيهما أنّها اشتِقاقيّةٌ.

أَمّا كَونُها قالَبيّةً، فَهذا يَعني أنّ مَتنَ كَلِمِ العَرَبِيَّةِ في جلِّهِ يَفيءُ إِلى صِيغٍ قالبيّةٍ مُتمايزةٍ مُجرَّدةٍ، وَهي حَواملُ لِمَعانٍ مَخْصوصَةٍ، وَمُؤدّيةٌ لأدوارٍ وَظيفيّةٍ، وَللأسماءِ، بِالمَعْنى العَريضِ، صيغٌ جاهِزةٌ، وَلِلأفعالِ كَذلكَ[15]، ومِنَ الصّيغِ ما يَصلحُ لأَنْ يَكونَ مُتَرَدّداً بَيْنَ ذَيْنِكَ المَعنيَينِ؛ الاسميّةِ والفِعليّةِ[16]، والتّنقّلُ بَيْنَ هذِهِ الصّيغِ ما هو إلّا تنقّلٌ بَيْنَ المَعاني الصَّرفِيّةِ، وَهُوَ مَطلبٌ مِن مَطالبِ الدّرسِ الصّرْفِيِّ عَريضٌ. أَمّا كونُها اشتقاقيّةً؛ فذلِكَ أنّ هذِهِ القَوالبَ لا تُؤدّي وظيفَتَها

وَهيَ خِلوٌ مِنْ أصْلٍ ثُلاثيٍّ "في الغالبِ" تُستودَعُ فيه، وهذا الأصْلُ هو "الجَذرُ"، وبِهذا يُصبحُ المَعْنى المُتعيِّنُ مِن كَلِمَةٍ ما في سِياقٍ ما قائِماً عَلى تَوجيهِ النّظرِ تِلقاءَ مَطلبَيْنَ لا يُغْني أحدُهُما عَن الآخَرِ وَلا يَتقدّمُهُ، أحدُهُما: مَعْنى المادّةِ الخام، وَثانيهما مَعْنى الصّيغةِ التي اسْتُودِعتْ فيها تلكمُ المادّةُ.

ولَعَلَّ الذي يَنبَغي لي أنْ آتيَ عَليْهِ الآنَ هو رَجْعُ النَّظرِ في ظاهرةِ اشتِراكِ المَعاني الصّرفيّةِ، واستشرافُ المَواضِعِ وَالبَواعثِ مَعاً، وَمِنْ ذلكَ تَعاورُ الصّيَغِ وَاشْتِراكُها، واختِلافُ الأَصْلِ الاشتقاقِيِّ، وتَعدّدُ مَعاني الأفْعالِ، والنّقلُ، وَالحاجةُ، والعَوارِضُ التَّصريفيّةُ؛ كَعارِضِ الحَذفِ، وَالإعلالِ، وَالقَلبِ، وَالإدغامِ، وَالجمعِ، وَغَيرِ ذلكَ مِمّا سَيَرِدُ عَليْهِ فضلُ بَيانٍ مُجلٍ[17]:

تعدّد المعاني الصَّرفيّةِ عَلى مَسْتوى الصّيغِ

أولاً - تَعاورُ الصّيَغِ وَاشْتِراكُها

عَوداً عَلى بَدءٍ، فَما تَقدَّمَ في مُساءَلَةِ الطّالبِ حَولِ كَلمةِ "مَوعِد" في الآيَةِ الشَّريفَةِ، وَشِعرِ الحُطَيئةِ يَنتسبُ إلى هذا الباعِثِ؛ فَقَد بَدا أنَّ وَزنَها "مَفْعِل"، وَأنَّها صالِحةٌ لأَنْ تَكونَ اسْمَ زَمانٍ، وَاسمَ مَكانٍ، وَمَصدَراً ميمِيّاً، فَهذا، إذاً، مِثالٌ مُبينٌ دالٌّ عَلى اشتِراكِ الصِّيغِ الصَّرفِيّةِ، وَحَملِها لِمَعانٍ مُتباينةٍ، أمّا تَعاوُرُها وَقِيامُ بَعضِها مَقامَ بَعضٍ فَمِثالُهُ الدّالُّ عَليْهِ "الطّاعم" وَ"الكاسي" اللّتانِ وَرَدَتا في شِعرِ الحُطيئةِ، فَخالَفَتا شَكلَهما الصَّرفيَّ مِنْ حَيثُ المَعْنى، وَقامَتا مَقامَ اسمِ المَفْعولِ، وَمِثلُ ذلكَ - في بَعْضِ الآراءِ - "دافِق" بِمَعنى "مَدفوق" تركاً للثّقلِ، وَالحَقُّ أنَّ المَرءَ إذا ما أنْعمَ النّظرَ في صِيغِ العَرَبيّةِ وَاستِعمالاتِها فَإنّه سَيجِدُها جُلَّها تَلحقُ بِالمُشتَرَكِ الصّرفِيِّ، وَمَردُّ ذلِكَ إلى أنّ لِكثيرٍ مِنَ الصِّيَغِ تِلكَ مَعانيَ مُتباينَةً، وَلَعلَّ في الأمثلةِ الآتيةِ فَضلَ بَيانٍ:

- "فاعِل" صيغَةٌ حَمّالة لِمَعانٍ صَرْفِيّةٍ مُتنوّعةٍ، كَاسمِ الفاعِلِ، وَاسْمِ المَفْعولِ، وَقَد تَحتمِلُ المَعنَيينِ مَعاً كَما في قَولِ الحقِّ - تَقدّسَ اسمُهُ -: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ﴾[18]، فالصّيغةُ "عاصم" اسمُ فاعلٍ، وَقَدْ جاءتْ مُتردِّدةً بَين اسمِ الفاعلِ الذي جاءتْ عليْهِ، واسمِ المَفْعولِ الذي

جاءَ في صيغةِ اسم الفاعلِ، فَقَدْ قيل إنّ المَعنى: "عاصمٌ: فاعلٌ"، أي لا مانعَ ولا أحدَ يَعصمُ مِن أمرِ اللهِ، وقيلَ إنّ المَعْنى الذي يكتنفُ هذِهِ الصّيغةَ "مَعْصومٌ: مَفعولٌ"، والمُرادُ: لا مَعصومَ اليومَ، وكِلاهما مُتقبَّل[19]. وقَدْ تَكونُ صيغةُ "فاعل" حامِلةً لِمَعنى الصّفةِ المُشبَّهةِ، وَلِمَعْنى النّسَبِ، وَقَد تقومُ مَقامَ المَصدرِ عندَ إضافَةِ اللّاحِقةِ المورفيميّةِ "التّاء"[20]، وَمِن ذلكَ قَولُهُ - تَعالى -: ﴿**وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ**﴾[21]، وَقَدْ حُمِلتِ الآيةُ الكريمةُ المُتقدّمُ ذِكرُها عَلى ذلكمُ المَحْمِلِ، فَقيل إنّ "خائنة" هِي الخِيانةُ "المَصدرُ"، أوْ هِي صِفةٌ لِلخائِنِ تُفيدُ المُبالغَةَ[22]. وَقَدْ جاءَ في ألفيّةِ ابنِ مالكٍ:

وَمـع فـاعِـلٍ وفـعّـال فَـعِـل في نَسبٍ أغْنى عَنِ اليا فَقُبل[23].

يَظهرُ مِنْ هذا النّصِّ أنّ نَواميسَ استِعمالِ الصّيغِ لدِلالاتِها يُفْضي إلى مَزيدِ تَداخلٍ وتَناوبٍ، ولَعَلَّ هذا يَستَدعي مِنَ القارِئِ فَضلَ تَبصّرٍ وَرَويّةٍ لإقامَةِ البَونِ بَيْنَ هذِهِ المُتناوِباتِ، وَمِنْ أَمْثِلَةِ ذلك: "خابِز"، فَلَها دِلالةٌ تَتردّدُ بَيْنَ اسْم الفاعِلِ وَالنّسبِ، والمَعْنى ذو خُبزٍ، وكذلِكَ "فارس ودارع وطاعم وكاسٍ"، كلُّ ذلِكَ مُتردِّدٌ بَيْنَ مَعانٍ لا يَمتازُ أحدُها عَن الآخَرِ إلّا بِالرّويّةِ وَلُطفِ النّظرِ عندَ استِحْضارِ السّياقِ الذي أودِعَتْ فيهِ.

- "مَفْعولٌ" صيغَةٌ تَدلُّ عَلى اسم المَفْعولِ، وَقَدْ تَقومُ مَقامَ المَصدرِ؛ كَالمَفتونِ وَالمَعقولِ والمَجلودِ[24]، وَقَدْ تَقومُ مَقامَ اسْم الفاعلِ، وَمِنْ ذلِكَ قَولُهُ - تعالى - في بَعضِ الوُجهاتِ التَّفْسيريّةِ: ﴿**حِجَابًا مَّسْتُورًا**﴾[25]، والمَعْنى ساتِرٌ[26]، وَكذلكَ قَولُه - تَعالى -: ﴿**إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا**﴾[27]، وقَد تَباينَ القَولُ عَلى مَعْنى هذِهِ الصّيغةِ "مَأتِيّاً"، وَلا يَخفى أنّها اسمُ مَفعولٍ اكتَنَفَه إعْلالٌ فَصارَ عَلى هذِهِ الهَيئةِ، فَقيلَ إنَّ المَعْنى هُو: إنَّ وَعدَه كانَ آتِياً، وَهُوَ وَجْهٌ صالِحٌ لا يُدفَعُ[28]، والمَعْنى أنَّ الوَعدَ هُو الجنّةُ، وهُمْ يَأتونَها، وَقَدْ خَطّأ الرّاغِبُ الأصفهانِيّ قولَ مَنْ عَدّه اسمَ فاعِلٍ "آتياً"، والمَعْنى عندَه أنّه مَفعولٌ، ولَيسَ شَيءٌ يَسندُ تَخطئتَه[29].

- "أفْعَل" صيغَةٌ حَمّالَةٌ لِمَعانٍ صَرفيّةٍ مُتعدّدةٍ[30]، مِنْها أَنْ تَكونَ لِلمُفاضَلةِ، أوْ نَعتاً قائماً في المَنْعوتِ (صفة مشبّهة)، كَقولِنا: أحْمرُ، وأصْفَرُ، وأحمَقُ، وَقَدْ تقومُ مَقامَ "فَعيل"؛ وَذلِكَ نَحوُ "أصْغرِكم وأكبرِكُم"، وَالمَعْنى المُتعيِّنُ: صَغيرُكم وكَبيرُكُم[31] وَتَأتي فِعلاً مُضارِعاً، وَتَأتي لِلتّعجّبِ، وَقَدْ تَتردّدُ بَينَ المَعنيَينِ الأَوّلَينِ في قَولِنا: "اللهُ أكْبرُ"، فَقيلَ "أفْعَلُ" ههُنا حامِلٌ لمَعْنى التّفضيلِ الذي يَقْتَضي أنْ يُشارَ إلى اجتِزاءٍ مِنَ السّياقِ البِنيويِّ، أي: هُو أكْبرُ مِنْ كلِّ شَيءٍ، وَقيلَ قامَ مَقامَ الصّفةِ المُشبَّهةِ "كَبير"[32]. والمَعنيانِ يَجيئانِ مَجيئاً مُتقبَّلاً، وَلا يَتدافعانِ، وَقَدْ حُمِلَ قَولُ المُتنبّي عَلى المَعْنى الثّاني، أعْني الصّفةَ، وَهُو: "لأنْتَ أسْوَدُ في عَيْني مِنَ الظُّلَم"[33]، فَقَدْ خُطّئ في هذا البَيتِ؛ ذلِكَ أنّ التّفضيلَ مُمتنِعٌ في الألوانِ مِمّا هُو عَلى وَزْنِ "أفْعَل"، وَالصّحيحُ أنّ القالَبَ "أسْود" في سِياقِهِ البِنيويّ قَد يُحمَلُ عَلى مَحْمِلٍ آخرَ يُفْضي بِالمُتتبّعِ اللّغويِّ إلى أنْ يَتَجافى عَن التّخطِئةِ؛ وَأنْ يُقرِّرَ سَلامةَ قَولِ المُتنبّي وَوَجاهتَهُ؛ إذْ إنّهُ قَدْ يَكونُ صِفةً مشبَّهةً، كَقَولِنا أحمرُ، وَأخضَرُ، وأحمقُ، وَتكونُ "مِنَ الظُّلَم" في هذِهِ الحالِ صِفةً لأسودَ؛ وَالمَعْنى: أنتَ أسْودُ كائنٌ مِنَ الظُّلَم[34]، ولَيسَ يَصحُّ في هذا التّأويلِ المُعْجِبِ أنْ تَكونَ "مِنْ" الحَرفَ الذي يُلازمُ التّفضيلَ، مَعَ اعتِقادي بِأنّ المَعْنَيَيْنِ بَعيدانِ عَنِ الهُجْنةِ المُستقبَحَةِ، وَاللّحنِ المَرذول، وَإخالُ أنّ هذا التّقديرَ، تَقديرَ الصّفَةِ لا التّفضيلِ يَجعلُ المُتدبّرَ مُتقبِّلاً بَيتَ المُتنبّي وَفي نَفسهِ كَثيرٌ مِنَ الإعْجابِ، فَهو الذي يَنامُ مِلءَ جُفونِهِ عَنْ شَواردِها، "وَيسهرُ الخلق جرّاها ويختصمُ".

- "مَفْعَل" صيغَةٌ يَجتمعُ عَلَيْها اسمُ الزّمانِ، وَاسمُ المَكانِ، والمَصدرُ الميميُّ، وَيَتجلّى ذلكَ في قَولِنا: "مَبْعَث"؛ فَهيَ كَلمةٌ أودِعَتْ في هذِهِ الصّيغةِ القالَبيّةِ التي تَدلُّ عَلى المَعاني الثّلاثةِ، وَقَدِ احْتَمَلتْ مَعْنَيين في قَولِ الشّاعِرِ: "لأوّلِ سَيفٍ أَنْ يُلاقِيَ مَصْرَعا"؛ ذلِكَ أنّ "المَصْرَعَ" يَجوزُ أَنْ يَكونَ مَصدراً، وَيَجوزُ أَنْ يَكونَ اسمَ المَكانِ الذي يُصرَعُ فيهِ[35].

- "المَفْعِل" صيغَةٌ تَدلّ – كَما تَقدَّمَ – عَلى المَعاني السّابِقةِ.
- "مُفْعَل"، و"مُفَعَّل"، و"مُتَفَعَّل"، و"مُفْتَعَل"، "ومُفاعَل"، وَ"مُتَفاعَل"، و"مُسْتَفْعَل" يَلتقي عَلى كُلٍّ واحِدةٍ مِنها أربعَةُ مَعانٍ صَرفيّةٍ أوّلُها اسمُ الزّمانِ، وَثانيها اسمُ المَكانِ، وَثالثُها اسمُ المَفْعولِ، ورابِعُها المَصدرُ، وَمِنْ ذلِكَ "مُقتَتَل"، وَقاعِدتُها العَريضَةُ أنَّ كُلَّ صيغَةٍ ضُمّ أوّلُها وفُتِحَ ما قَبلَ آخِرِها (مِنَ الفِعْلِ غَيرِ الثّلاثيِّ) احْتَملَتْ احتِمالَ ما تَقدَّمَ بَيانُه، وَمِمّا جاءَ مُحتَمِلاً قَولُ اللهِ – تَعالى –: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ﴾[36]؛ ذلِكَ أنّ صيغةَ "مُفْتَعَل" التي تَجلّتْ فيها كَلمةُ "مُغتَسَل" مُتردّدةٌ بَينَ مَعْنَيَيْنِ في هذا السّياقِ، وهُما اسمُ المكانِ الذي يُغتسَلُ فيهِ، وَقَدْ صيغ مِنْ غَيْرِ الثّلاثي، فضُمّ أوّله، وفُتِح ما قبلَ آخرِهِ، وقيل إنّه "الغَسول"، وَهُوَ الماء البارد الذي يُغتسَل به[37].
- "فَعيلٌ" صيغَةٌ تَستغرِقُ خَمسةَ مَعانٍ صَرفيّةٍ؛ فَقدْ تَستوعِبُ المَصدرَ أوّلاً، وَالصّفةَ المُشبّهَةَ ثانِياً، وَصيغةَ المُبالغَةِ ثالِثاً، وَقَدْ تَكونُ بِمَعنى اسمِ الفاعِلِ رابِعاً، وَاسْمِ المَفْعولِ خامِساً[38]، فَتقومُ مَقامَهما، وَلكنّ بَعضَ الصّيغِ قَدْ تَتَردّدُ بَيْنَ هذَينِ المَعْنَيينِ الأخيرَينِ؛ أعْني الفاعِليّةَ وَالمَفعوليّةَ، فَيغدو عِندَنا أضدادٌ صَرفيّةٌ، وَلَعلَّ ذلكَ هُو حادي ابنِ الأَنباريِّ إلى عَدِّ "السّميع" مِنَ الأَضدادِ؛ ذلكَ أنَّ لَها مَعْنَيَينِ صَرفِيّينِ مُتضادَّيْنِ، فَقدْ تُقالُ للذي يَسْمعُ، وَقَدْ تُقالُ للذي يُسْمعُ غَيرَه، والمَعْنى: مُسْمِع[39]، وَ"الأمينُ" مِمّا يَقعُ فيه تَضادّ مَعْنويّ، ولَيسَ مَردّ ذلِكَ إلى الأَصْلِ الاشتِقاقِيّ، بلْ مَردّه إلى القالَبِ المُحتمِلِ؛ فإذا ما قيلَ: "فُلانٌ أَميني" فَقدْ يَعْني أنّه مُؤتَمِني، أوْ أنّه الذي آمنُهُ عَلى أمْري[40]، وَمِنْ وُجهةٍ أخْرى قَدْ تَكونُ "فَعيل" صيغَةً دالّةً عَلى المُفرَدِ، وَقَدْ تَكونُ دالّةً عَلى الجَمْعِ، وَفي دِلالتِها عَلى المُفرَدِ قَدْ تَكونُ جامِدَةً، وَمُشتقّةً، أمّا الجامِدةُ فَقدْ تَكونُ اسمَ ذاتٍ؛ كَسَبيلٍ، وَطَريقٍ، وَاسمَ مَعنًى "مَصْدراً"، كَزَئيرٍ، وَصَهيلٍ، وأمّا المُشتَقّةُ

فَدِلالتُها عَلى كلِّ ما ذُكِرَ في مُفْتَتَح بَيانِها ما عَدا المَصْدرَ، وَقَدْ تَكونُ جَمْعاً، فَتدلُّ عَلى اسْمِ الجِنسِ، كَقَولِنا "شَعير"، وَاسْمِ الجَمعِ كَقَولِنا "قَطيعٌ"، وَجَمْعِ التَّكْسيرِ، كَقَولِنا "عَبيد وحَميرٌ"[41].

- "فَعول" صيغَةٌ تُفيدُ المُبالغةَ، وَالصّفةَ المُشبَّهةَ، وَقَدْ يَكونُ بمَعْنى اسْمِ الفاعِلِ، وَاسْمِ المَفعولِ[42].
- "فَعّال" صيغَةٌ قدْ تَدلّ عَلى المُبالغةِ كَما في قَولنا: "أكّال" وَ"ضَرّاب" وَ"هبّاط"، وَقَدْ تكونُ للنّسبِ مَقصوداً بِها الحِرفةُ؛ وذلِكَ نَحو "سَيّاف" وَ"ثَوّاب" وَ"عَطّار" وَ"نَجّار"[43]، وَقَدْ عَقدَ المُبرّدُ في هذا المَطلبِ باباً وَسَمه بِـ "ما يُبْنى عَلَيْهِ الاسمُ لمَعْنى الصّناعَةِ لِتدلَّ مِن النّسب عَلى ما تَدلّ عَلَيْهِ الياءُ"[44].
- "مِفْعالٌ" صيغَةٌ صَرفيّةٌ تَدلُّ عَلى اسم الآلةِ (ولَهُ صِيَغٌ مُتعدِّدةٌ ليسَ المَقامُ مَقامَها)، كَما في قَولِنا "مِفْتاح"، وَعَلى المُبالَغةِ كَما في قَولِنا "مِفْضال"، و"مِفْتاح" أيضاً، وَقَد تَحتمِلُ الأمْرَينِ مَعاً في كَلمةٍ واحِدةٍ، وَمِنْ ذلكَ ما جاءَ في الحَديثِ النّبويِّ الشَّريفِ أنّه -صلّى اللهُ عَلَيْهِ وَسلّم- قالَ: "إنَّ مِنَ النّاسِ مَفاتيحَ لِلخَيرِ، مَغاليقَ لِلشّرِّ، وَإنَّ مِن النّاسِ مَفاتيحَ لِلشّرِّ، مَغاليقَ لِلخيرِ، فَطوبى لِمَنْ جَعَلَ اللهُ مَفاتيحَ الخَيرِ عَلى يَديْهِ، وَويلٌ لِمَنْ جَعَلَ اللهُ مَفاتيحَ الشَّرِّ عَلى يَديْهِ"[45].
- "فِعال" صيغَةٌ يَلتَقي عَليها مَعْنى المَصدريّةِ كَقولِنا: "كافَحَ كِفاحاً"، وَالجَمعِ، كَقولِنا "هِضاب، و"كِعاب".
- "فَعْلى" صيغَةٌ حَمّالةٌ لِثَلاثةِ مَعانٍ صَرفِيّةٍ، أوّلُها أنَّها صِفةُ مُؤنَّثِ "فَعْلان"، كَقَولِنا "عَطْشان عَطْشى"، وَثانيها جَمعُ المُفرَدِ الذي هُو مِنْ قِبلِ "فَعيل" بِمَعْنى المَفْعول، كَقولِنا "قَتيل قَتْلى"، وَثالِثُها المَصدرُ، كَقَولِنا "دَعْوى".
- "فُعْلان" صيغَةٌ ذاتُ مَعنَيينِ صَرفِيّينِ، وَهُما الجَمعُ، كَما في كَلِمَةِ "الذُّكْران"، و"البُلدان"، وَ"البُطنان"، وَالمَصدريّةُ، كَالرُّجحانِ والغُفرانِ.

- وَجُموعُ القلّةِ قَدْ تَقومُ مَقامَ جُموعِ الكَثرةِ، وَلِذا يَحسنُ التّأنّي في التّأتّي لمَعْنى الجَمعِ في سياقِهِ، ولَعَلَّ هذا التّداخلَ قَدْ يُعْقِبُ اشتِراكاً بَيْنَ المَعاني الصّرفيّةِ، "فَالجُموعُ قَد يَقعُ بَعضُها مَوقعَ بَعضٍ، وَيُسْتَغنى بِبعضِها عَنْ بَعضٍ، . . . ، وَقالوا رَجلٌ وَرِجالٌ، وَسَبعٌ وَسِباعٌ، وَلَم يَأتوا لَهما بِبناءِ قلّةٍ، وَأقيسُ ذلِكَ أنْ يُسْتَغْنى بِجَمعِ الكَثرةِ عَنِ القِلّة؛ لأنَّ القَليلَ داخِلٌ في الكَثيرِ" (46).

وَالحَقُّ أنَّ هذا يَكثُرُ إنْ تَتبّعتُهُ، وَقَدْ أوْرَدتُ أمْثِلةً تُنبّهُ عَلى الغَرضِ الذي قَصَدتُهُ، وَحَسْبي بَعدَ هذا العَرضِ الذي أُؤمّلُ أنْ يَكونَ دالّاً بِالاقتِضابِ الإلْماحُ إلى ثَلاثةِ أمورٍ:

- أوّلُها أنَّ ما تَقدَّمَ قليلٌ قِلّةً بالِغةً مِنْ كَثيرٍ كَثرةً ظاهِرَةً.
- وَثانيها أنَّ مَلحَظَ "تَعاورِ الصّيَغِ وَاشتِراكِها" هُو مِنَ البَواعِثِ المُفْضيَةِ إلى تَخلّقِ "المُشتَرَكِ الصّيغِيِّ"، وَهُو في الآنَ نَفسِهِ مَوضعٌ مِنَ المَواضِعِ التي تَتجلّى فيها ظاهِرةُ المُشتَرَكِ.
- وَثالِثُها رَسْمٌ شَجَريٌّ تُتَمثّلُ فيهِ ظاهِرةُ المُشتَرَكِ الصّيغِيِّ، وَكَثرَتُها، وَمَوضعُها، وَباعِثُها، وَمِضْمارُ ذلكَ صيغَةُ "فَعيل" المُتقدِّمُ بَيانُها قَبْلاً:

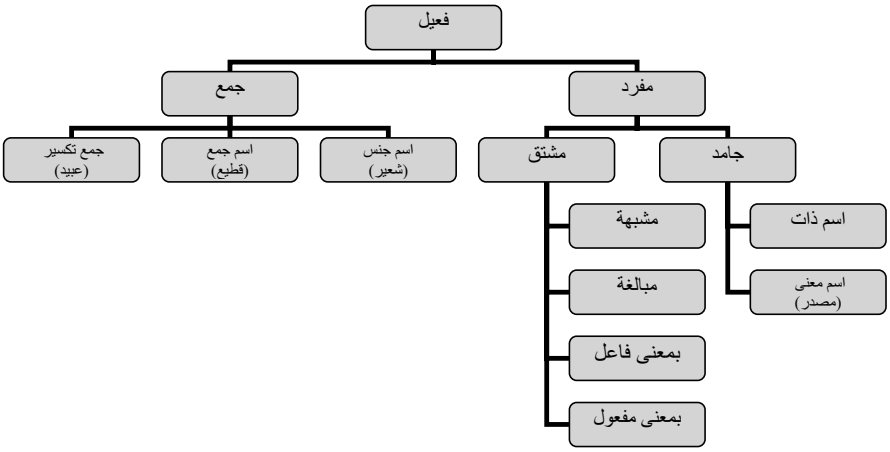

ثانياً - تَعدّدُ مَعاني صِيَغِ الأَفْعالِ

مِنَ المُقرَّرِ المُستحكِمِ أنَّ لِلأفعالِ في العَرَبِيَّةِ أوْزاناً مَخْصوصةً، وأنَّ لِكلِّ وَزنٍ مَعْنىً أوْ مَعانيَ صَرْفِيَّةً انعقدَ عَلَيْها إجماعُ أهلِ هذا الدَّرسِ وَالنّاطقينَ، وأنَّ الأفعالَ قَدْ تَنضافُ إليْها زِياداتٌ تُعيّنُ مَعانِيَ جَديدةً، وَالحَقُّ أنَّ هذا المَطلبَ مِنَ القَولِ عَريضٌ بابُهُ، كَثيرةٌ طُرُقُهُ، وَقَدْ صَنَّفَ فيهِ القُدماءُ فَوسَّعوا وَأسْهَبوا مُلتفِتينَ إلى تَعدّدِ المَعاني التي تَقعُ تَحتَ صيغَةِ الفِعْلِ الواحدةِ، جانِحينَ إلى عَدِّ ذلِكَ مَلْمَحاً ذا فَرادةٍ وَامتِيازٍ في العَربيّةِ.

وَمِنَ الأمثلَةِ الصّادقةِ عَلى كلِّ ما تَقَدَّمَ صيغَةُ الفِعْل "أَفعل"، وَمِنْ ذلِكَ أنّها تَدلُّ عَلى التّعديةِ؛ وذلِكَ نحوُ "أجْلستُهُ"، والتّعْريضِ، ومِنهُ "أبَعْتُه" و"أقْتَلتُه"، والاستِحقاقِ، ومِنْهُ "أَحْصَد الزّرعُ"، والوُجودِ وَالإصابةِ؛ وذلِكَ نحوُ "أَحْمَدتُهُ"، أيْ وجَدتُهُ مَحْموداً، والدّخولِ في الزّمانِ وَالمَكانِ، كَقَولِنا: أصْبَحَ وَأمْسى وأنْجَدَ، وأبْحَرَ، والسَّلبِ، كَقولِنا أعْجَمتُ الكِتابَ إذا أزلْتُ عُجمتَهُ[47]، والظّاهرُ أنّ هذِهِ المَعانيَ تَتداخلُ تَداخُلاً يُفْضي إلى تَوهّم مَعْنى الصّيغةِ الصّرفيّةِ أحياناً، وَمِنْ ذلِكَ "أشْكيْتُ الرّجلَ" إذا أزلتُ شَكْواه، أوْ إذا أحوجتُهُ إلى الشِّكايةِ، و"أفْزَعتُ القَومَ" إذا أحللْتُ بِهمُ الفَزعَ، أوْ إذا أحوجتُهمْ إلى الفَزَعِ، و"أودَعتُ فُلاناً مالاً": دَفعتُهُ إليْهِ وَديعةً، وأودعتُهُ قَبِلتُ وديعتَهُ[48]، ومِن مَعاني "أفْعَل" أنّه يَأتي بِمَعنى "فَعَلَ"، وَهذا كَثيرٌ كَثرةً أفْضتْ إلى التّصنيفِ في هذِهِ الظّاهرةِ، وَمِن ذلكَ كِتابُ "فَعَلتُ وَأفْعلتُ" لأبي حاتِمٍ السِّجِستانيِّ[49].

وَمِنَ القَوالبِ "فَعّل"، ولَه مَعانٍ متعدّدةٌ، فَقدْ يَدلُّ عَلى النّقلِ والتّعديَةِ، فَيصيرُ الفاعِلُ مَفعولاً؛ وذلِكَ نَحو "فَرِح وفَرّح"، وَالتّكثيرِ؛ نحو: "غلّقَ وقَطّع"، والتّسمِيةِ؛ نَحو "كفّرَ وفَسّق"، وَالدّعاءِ عَلى الشّيءِ أوْ له؛ وَمِنْ ذلِكَ سَقّاه إذا قالَ له: سَقاكَ الله، والقِيامِ عَلى الشّيء؛ وذلِكَ نحو "مَرّض"، والسّلبِ والإزالةِ؛ وَمِنْ ذلِكَ "قذّيتُ عَينَه" إذا أزلتُ عَنها القَذى، وَقَدْ يكونُ مُرادِفاً لِـ "أفعل"، كَقولِنا "خَبّر" و"أَخبَرَ"[50]، وقَد يَكونُ بِمَعنى "تَفعَّلَ"، وَقَد احتَملَتْ هذهِ الصّيغةُ بَعضَ ما تَقدَّمَ في قَولِهِ - تَعالى -: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ

﴿بِٱلْكِتَٰبِ﴾[51]، فَقيلَ "يُمَسِّكونَ" مُشَدَّدةً وَزنُها "يُفَعِّلونَ"، وَالمَعْنى التَّكثيرُ وَالتَّكريرُ لِفعلِ ذلكَ، وَقيلَ: "مَسَّكَ" بِمَعْنى "تَمَسَّكَ"، وقَيلَ لِلتَّعديَةِ: "مَسكَ وَمَسَّكَ"[52].

وَمِنْ مِثلِ ما تَقَدَّمَ "تَفَعّل" الحَمّالُ مَعانيَ صَرْفِيَّةً مُتعدّدةً، مِنْها مُطاوعةُ "فَعّل"؛ وذلِكَ نَحوُ كَسَّرتُه فَتكَسّر، والحِرصُ عَلى الإضافةِ؛ وَذلِكَ نحوُ تَحلّمَ وَتَقيّسَ، وَأخذُ جُزءٍ بَعدَ جُزء، ومِنه تَجَرّعَ وَتَنقّصَ، وَالتّكثيرُ، كَقولنا: تَعَطّى، والتّركُ، ومِنه: "تَأثّمَ" و"تَحوّب"، أيْ: تَركَ الإثمَ والحَوب[53]، والمُلاحظُ أنّ ثَمّ مَعْنَيَيْنِ مُتقابلَينِ يَكتنِفان الصّيغةَ "تَفَعّل"، وهُما التّركُ وَالإضافةُ، ومِنه قَولُنا: "تَأثّمَ الرّجلُ" المُتردّدُ بَيْنَ مَعْنى تَركِ الإثم وإتيانِه، وبذا يقعُ تَضادٌّ تَصريفيٌّ مَردُّه إلى أنّ الصّيغةَ "تفعّل" تَحتملُ مَعْنَيَيْنِ مُتضادّينِ، ومثلُها "تحنّث" إذا أتى الحِنث، أو إذا اجتنبَه[54]. وَقَدْ سمَّى الثّعالبيّ هذِهِ الظّاهِرَةَ بِمخالفةِ الألفاظِ للمَعاني[55]، وهي كذلِكَ حقّاً، ومِنها "تنجّسَ"، وهي مُحتمِلةٌ للمَعنيينِ: مَعْنى إتيانِ النّجاسةِ، ومَعْنى التّجافي عَنها، ومِنها "تَصدّقَ"، فَقد يُقالُ: تَصدّقَ الرّجلُ إذا أعْطى، وتَصدّقَ إذا سألَ، وأحسب أنّ هذا التّضادّ التّصريفيّ هو الذي أفضى بِابنِ قُتيبةَ إلى إنكارِ قَولِ مَن يقولُ: تَصدّقَ إذا سأل[56]، وأنّ استِشرافَ ابنِ السّيدِ البَطليوسيّ لِهذينِ المَعْنَيَيْنِ المُكتنَفَينِ في هذِه الصّيغةِ هو الذي أفْضى بِهِ إلى تَخطئةِ ابنِ قُتيبةَ والردِّ عليْهِ[57]، "فَالاشتقاقُ أيضاً يوجِبُ أَنْ يَكونَ جائِزاً؛ لأنّ العَربَ تَستعمِلُ "تَفعّلتُ" في الشّيءِ الذي يُؤخَذُ جُزءاً بَعدَ جُزءٍ، فَيقولونَ: تَحسّيتُ المَرقَ، وَتَجرّعْتُ الماءَ، فَيكونُ مَعْنى "تَصدّقتُ" الصَّرفيُّ: التمَستُ الصّدقةَ شَيئاً بعدَ شيءٍ"[58].

وَالصّيغةُ الصَّرْفِيَّةُ الفِعْليّةُ "استفْعَلَ" لَها مَعانٍ مُتعدّدةٌ؛ ذلِكَ أنها مُشْتَرَكٌ صَرْفِيٌّ حَمّالٌ لِدِلالاتٍ تَتعيّنُ الواحدةُ بِتعيّنِ السّياقِ، فَقدْ تَأتي هذه الصّيغةُ لِلإصابَةِ واعتقادِ الصّفةِ، فآنَ تفريغِ الجذرِ "ج ي د" فيها يُصبحُ المُنتَجُ التَّصْريفيُّ: "استَجادَ"، والمَعْنى المُتعيِّنُ هُو وَجدتُه أوْ أصَبْتُه جَيّداً، وَمثلُها "اسْتَكرمْتُه" و"اسَتعظمْتُه"، وَمِنْ مَعانيها الطّلبُ؛ وذلِكَ نَحو "اسْتَكتَبَ" و"اسْتَفهَمَ"، والتّحوّلُ مِنْ حالٍ إلى حالٍ؛ نَحو "اسْتَنوقَ"، وَ"اسْتَنْيَسَ"، وَقَدْ

تَكون مُرادِفةً لـ"تفعّل"؛ وَمِنْ ذلِكَ "تَعظّم واسْتَعظَم"، و"تَكبّر واسْتَكبر"، وتَأتي بمَعْنى "فَعَلَ"، كَما قَولِنا: اسْتقرَّ واستَهزأ، والمَعْنى: قَرّ، وهَزأَ، وَقَدْ تَدلُّ عَلى اختِصارِ الحِكايةِ، كَما في قَوْلِنا "اسْتَرجَعَ"، أيْ قالَ: إنّا للهِ وَإنّا إليْهِ راجِعونَ، وَقَد تَأتي بِمَعْنى مُطاوَعةِ "أفْعَلَ"، كَما في "أحْكَمتُهُ فَاستَحْكَم، وَأقمْتُهُ فَاستَقامَ[59].

لَعَلَّ المُضيَّ في عَرضِ مُثُلٍ مِنْ مَعاني الصّيغِ الفِعليّةِ يَكثرُ إنْ تَتبّعتُهُ، وَقَدْ أوردتُ أمثلةً تُنبّهُ عَلى الغرضِ الذي قصدتُهُ، وَصفوةُ المُستخلَصِ مِنْ ذلِكَ التّمثيلِ التّقريرُ بِأربعةِ ملاحِظَ:

- أوّلُها أنَّ هذِهِ الظّاهِرَةَ الصَّرْفِيَّةَ تَنتسبُ إلى ظاهِرَةِ المُشْتَرَكِ الصَرْفِيِّ في العربيّةِ؛ ذلِكَ أنَّ تَحتَ كلِّ بِنيةٍ فِعليّةٍ مَعانيَ مُتباينةً، فَتعدّدُ مَعاني "أفْعل" الصَّرْفِيَّةِ كَتعدّدِ مَعاني "العَينِ" المُعجَمِيّةِ.
- وَثانيها فَضلُ السّياقِ في إسباغِ مَعْنىً مَخصوصٍ عَلى الفِعْلِ في الصّيغةِ التي يَتجلّى عَليْها، فَمَعاني صيغةِ "فَعَّلَ" مُتباينةٌ، وَليس بِمُكنةِ الدّارسِ فَرضُ مَعنىً واحدٍ إلّا بِتوافُرِ سِياقٍ جُمْليٍّ في الغالبِ، كَما في قَولِ الحَقِّ - تَقدّس اسمُهُ -: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾[60]، فهيَ تُفيدُ المُبالغةَ والتّكثيرَ.
- وَثالثُها أنّه كَما تَخلّقَ المُشتَركُ الصَّرفيُّ في مَعاني الأفعالِ فَإنَّ الأَضدادَ الصَّرْفِيَّةَ التي يَصدُقُ عَلَيْها تَعريفُ المُشترَكِ الصَّرفيِّ قَدْ تَتخلّقُ أيضاً، وَلكنّها ذاتُ خُصوصيّةٍ آتيةٍ مِنْ حَيثُ دِلالتُها عَلى الضّدّينِ مَعاً، وَمِنْ ذلِكَ صيغةُ "تَفعَّلَ" الدّالّة عَلى التَّركِ وَالاكتِسابِ، وَبِذا تَغدو الصّيغةُ التّصريفيّةُ التي نُنْزلُ فيها مِنَ الموادِّ ما شِئنا ككَلِمَةِ "الجَوْن" الدّالّةِ عَلى الأبيضِ وَالأسودِ، وَ"المَولى" الدّالّةِ عَلى الضّدّينِ، وَهُما السّيّدُ والعَبدُ.
- وَرابِعُها - وَهُوَ متّصلٌ بسابقِهِ بلُحْمةٍ حميمةٍ - أنَّ الصيغةَ الصَّرفيّةَ قدْ تَسْلبُ مَعْنى المادّةِ المُنْزَلةِ فيها، فَيحدثُ تنازُعٌ في الخاطِرِ بَيْنَ مَعْنى

المادّةِ (الجذر) المُنْزَلةِ فيه، ومَعْنى الصّيغةِ التي تَنْفي هذا المَعْنى المُنْزَلَ، وَقَدْ عرّجَ ابنُ جِنّي عَلى هذِهِ الإلماحةِ المُعْجِبةِ في بابِ السّلبِ، فَقدْ رَأى أنّ كلَّ فِعلٍ أوِ اسْمٍ قَد وُضِعَ لإثباتِ مَعْناه لا سلبِهِ، "وَمِنْ ذلِكَ قولُكَ: "قامَ"، فَهذا لإثباتِ القيامِ، وَ"جَلَس" لإثباتِ الجُلوسِ، وجميعُ ما كانَ مثلَه إنّما هُو لإثباتِ هذِهِ المَعاني لا لِنفيِها، ألا تَرى أنّك إذا أردْتَ نَفيَ شَيءٍ فيها ألحقتَهُ حَرفَ النّفي فقلتَ: ما فَعلَ، ...، ثُمّ إنّهم معَ هذا قَد استَعْملوا ألفاظاً مِنْ كَلامِهم مِنَ الأفْعالِ ومِنَ الأسماءِ الضّامنةِ لِمَعانيها في سَلبِ تلكَ المَعاني لا إثباتِها، أَلا تَرى أنَّ تَصريفَ "ع ج م" أينَ وَقَعَتْ في كلامِهم إنّما هُو لِلإبْهامِ وَضِدِّ البيانِ، ثمّ إنّهم قالوا: أعْجَمتُ الكتابَ إذا بَيّنتُهُ وَأوضحتُهُ، فَهو إذاً لِسلبِ مَعْنى الاستِعجامِ لا إثباتِه"[61]، ولا يَخفى أنّ هذا المَلْحَظَ وجهٌ مِن وجوهِ تعدّد المَعاني الصَّرْفِيّة التي ارتضينا لَها اسمَ "المُشترَكِ الصَّرفيِّ".

تعدّد المعاني الصَّرفيّةِ على مستوى الكلماتِ

اختِلافُ الأَصْلِ الاشتقاقِيِّ

مَعلومٌ أنَّ في العَرَبيَّةِ كَلِماتٍ قَدِ استَوتْ صُوَرُها في مَلامِحَ صَرْفِيَّةٍ مُفارِقةٍ لأَصْلِها الاشْتِقاقِيِّ، أوْ أنَّ مِنْها ما يَحتمِلُ العَودَ عَلى أصْلَينِ اثْنَينِ؛ ذلِكَ أنَّ قَواعدَ الاشتِقاقِ الصّرفِيّ أفْضَتْ إلى خُروجِ الكَلمةِ، أوِ الصّيغةِ الصَّرفيّةِ، عَلى هَيئةٍ حَمّالَةٍ لمَعْنَيَيْنِ يَنتسِبُ كلُّ واحِدٍ مِنْهُما إلى أَصْلٍ اشتِقاقِيٍّ عَريضٍ، وَمِنْ ذلِكَ كَلِمَةُ "الاسْم"، وَهِيَ أوّلُ ما اسْتَفتَحَ بِهِ ابنُ الأَنْباريِّ إنصافَه مِنْ مَسائِلِ الخِلافِ، فَقدْ ذَهَبَ الكوفِيّونَ إلى أنَّ الاسْمَ مُشتَقٌّ مِنَ "الوَسْم"، وَهُوَ العَلامةُ، أَمّا البَصريّونَ فَجَنَحوا إلى أنّهُ مُشتقٌّ مِنَ "السّموّ"، وَهُوَ العُلوّ، ولكلّ فريقٍ حجّتُه[62]، والظّاهرُ أنَّ ثَمّ بَوناً مَعنويّاً مَردُّه إلى تَباينِ وجهِ القَولِ عَلى الأَصْلِ الاشتِقاقيِّ الذي تَنتسبُ إليهِ الكَلِمَةُ "الاسم". لِنَرجِعِ النَّظرَ في المَجْموعاتِ الآتيةِ رَجْعاً صَرفِيّاً اشتِقاقِيّاً لِتجليَةِ مَلحظِ تَعدّدِ المَعاني الصَّرْفِيَّةِ المَوسومِ بظاهِرَةِ المُشتَرَكِ الصَّرفيِّ:

المَجموعةُ الأولى: حَسّان، غَيّان، عَفّان، سَيفان

يَظهرُ مِن كَلِمَةِ "حَسّان" وَما شاكلَها أنَّ لَها وَزنَينَ صَرفِيّيْنِ، وَأنَّ هذا التَّقريرَ قائمٌ عَلى تِبيانِ أَصْلِها الاشتِقاقيِّ، فَقدْ تكونُ مُشتقّةً مِنْ "ح س ن"، وَبِذا تَغدو النّونُ أصْليّةً، وَالوزنُ الصَّرفيُّ "فَعّال"، وَقَدْ تَكونُ، مِنْ وُجهةٍ اشتِقاقيّةٍ أخْرى، مُشتقّةً مِنْ "ح س س"، وَبِذا يَغدو الأمرُ بِالضّدِّ، فَالنّونُ مَزيدةٌ لَيستَ أصْلاً مِن أصولِ الكلمةِ، وَالوَزنُ الصَّرفيُّ "فَعْلان"، وَينبَني عَلى ذلِكَ التّقريرِ أَنْ يَكونَ هذا مُحتكَماً مِنَ مُحتكَماتِ الدَّرسِ النَّحويِّ عامّةً، ودَرسِ المَمنوعِ مِنَ الصَّرفِ خاصّةً، فَبِالاعتبارِ الأوّلِ تَكونُ الكَلِمَةُ مَصروفَةً، وبِالاعتِبارِ الثّاني تَكونُ الكَلِمَةُ مَمنوعةً مِنَ الصَّرفِ. وكذلِكَ شأنُ "عَفّان"، وَ"غيّان"، وَللأخيرةِ قِصّةٌ مَعَ رَسولِ اللهِ، صلّى اللهُ عَلَيْهِ وسلّم، فقدْ رُويَ "أنّ قَوماً مِنَ العربِ أتَوْه – صلّى الله عَلَيْهِ وسلّم – فقالَ لَهم: "مَن أنتُم؟ فَقالوا: نَحن بنو غَيّان، فقالَ لَهم: بَلْ أنتم بنو رَشدان"[63]؛ ذلِكَ أنّ الرّسولَ – صلّى الله عَلَيْهِ وسلّم – تَكرّهَ لَهم هذا الاسمَ، ذاهِباً إلى أنّهُ مُشتَقٌّ مِنَ الغَيّ، وَلَم يَأخذْه مِن الغَيْنِ، وَهِي السّحابُ[64]، "فَهلْ هذا إلّا كَقَولِ أهْلِ الصّناعةِ إنَّ الألِفَ وَالنّونَ زائِدتانِ وَإنْ كانَ – عَلَيْهِ السّلامُ – لَمْ يَتفوّهْ بِذلكَ"[65]. أمّا الكَلمةُ الأخيرةُ، وَهي "سَيْفان"، فَقيلَ إنّهُ مُشتقٌّ مِنَ السَّيفِ، وَهُو الطَّويلُ المَمْشوقُ، وَوزنُهُ "فَعْلانُ"، وَمِنهم مَن التَمَسَ أصْلاً اشتِقاقِيّاً آخَرَ، وَهُو "السَّفْن"، وَهُو القَشْر، وَوزنُهُ عَلى هذا النَّحوِ "فَيْعالٌ"[66].

المَجموعةُ الثّانيةُ: ضاعَ، قالَ، صارَ

يَظهرُ في كلِّ مُفردةٍ مِنْ مُفرَداتِ هذِهِ المجموعةِ وَما سارَ سَيرَها أنّها مُتردّدةٌ بَيْنَ أنْ تَكونَ في أَصْلِها الاشتقاقِيِّ الصّرفيِّ واويّةً أو يائيّةً، وَلكنَّ قَواعدَ الصَّرفِ العربيِّ تُؤذِنُ بِتحويلِ عَينِ ما هذِهِ حالُهُ إلى أَلِفٍ، لِتُصبحَ الألفُ مُنقلبةً في بِنيتِها العميقةِ عَنْ واوٍ أو ياءٍ، وفي حالِ كَوْنِها مُنقلبةً عَنْ واوٍ فالفِعْلُ لَه مَعْنى، وفي حالِ كَوْنِها مُنقلبةً عَن ياءٍ فَثمَّ مَعْنىً آخرُ مغايرٌ، والخُلاصةُ أنّه قَدْ يَحدثُ أنْ يوجَدَ أصْلانِ اشتِقاقِيّانِ يَتوسّطُ أحدَهما واوٌ، وثانيَهما ياءٌ، فَيلتقِيانَ عَلى هَيئةٍ

واحِدةٍ مُتماثِلةٍ عِندَ صَوغِ الفِعْلِ الماضي، وَمِثالُ ذلِكَ "ضاع"، فَقدْ تَكونُ الأَلفُ أصلُها واوٌ "ضوع: ضاعَ - يَضوعُ"، وَمِنْها ضاعَ المِسْكُ إذا انتَشَرَتْ رائِحتُهُ، وَقَدْ يكونُ "ضيع: ضاعَ - يَضيعُ"، ومِنهُ ضاعَ الولدُ إذا فُقِدَ أوِ اخْتَفى، ومثلُ ما تقدَّمَ "صار"، فالألفُ في أَصْلِها المُتقادِمِ تَرتدُّ إلى واوٍ أوْ ياءٍ، وكُلُّ أصْلٍ صَرفِيٍّ ذو مَعنىً مُغايرٍ للآخَرِ عَلى النّحوِ التّالي: "صير- صارَ- يَصيرُ"، والمَعْنى التّحوّلُ وَالصّيرورةُ التي ران عَلَيْها إلفُنا، و"صور- صارَ -يَصورُ"، والمَعْنى المتعيّنُ عَطفَ وَأمالَ[67]، وعَلى الأخيرِ جاءَ كَلامُ المُلغِزِ المُعايي لِلأذهانِ، الجانحِ إلى ظاهِرَةِ المُشتركِ الصّرفيِّ، وَالمُتّكِئِ عَلَيْها في خَلقِ لُغزِهِ:

وَغُـلامٍ رَأيـتُـهُ صـارَ كَـلْـبـاً ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذاكَ صارَ غَزالاً[68]

المَجموعةُ الثّالثةُ:

أوّلاً: مائِنٌ، قائِلٌ.

ثانياً: سائِلٌ، جائِرٌ.

وَليسَ الشّأنُ في هذِهِ المجموعةِ بِبعيدٍ عَمّا تقدّمَ، وَصَفوةُ القَولِ فيها أنّه قَد يَحدثُ أحياناً أنْ تَظهرَ كلمتانِ في ثَوبٍ ظاهِريٍّ متماثِلٍ يَعوزُه مَزيدٌ مِن الكَشفِ والتّنقيرِ، وَمِنْ ذلِكَ "السّائلُ" و"المائِنُ" و"الزّائِرُ"، وما سارَ بِركبِها، فالظّاهرُ أنّ كلّ كَلِمَةٍ ممّا تَقَدَّمَ آنفاً تنتسبُ إلى أصلٍ ثلاثيٍّ مُعتلِّ العينِ، أوْ مَهموزِها، ونَواميسُ اللّغةِ تَقتَضي عِندَ تَفريغِ هذِهِ المادّةِ في صيغةِ اسْمِ الفاعِلِ أنْ يَستَويَ الأصْلانِ في هَيئةٍ واحِدةٍ، مع وُجودِ بَوْنٍ بَينَهما عَريضٍ، ويَبْقى هذا النّاموسُ اللّغويُّ النّافِذُ مَدْخلاً مِن مَداخِلِ تَخلّقِ المُشتَرَكِ الصَّرفيِّ، وَمِن ذلكَ قَولُ الحقِّ - تَقدَّسَ اسمُهُ -: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[69] أي: مِنَ القائِلةِ نَصفَ النّهارِ[70]. ومِنْ أمثَلةِ الاتّكاءِ عَلى هذِهِ الظّاهرةِ في الإلغازِ وَالتّعميةِ قَولُ الحَريريِّ في مَقامتِهِ "الطَّيْبيّة" مُعايياً الأذهانَ: "قالَ: فَإنْ وَضحَ أنّه مائِنٌ، قالَ: هُو وَصفٌ لَه زائِنٌ"[71]، وَكأنّ لِسانَ الخاطِرِ الأوّلِ يَقولُ إنّ هذا لَشيءٌ عُجابٌ؛ إذْ كَيفَ تُقبَلُ شَهادةُ مَن شُهِدَ عليْهِ الكَذبُ

"المَيْن" ؟ لا رَيبَ أنّ في ذلكَ مُغالطةً مَقصودةً، فالمائِنُ مأخوذٌ مِنْ "مان يَمونُ"، وَهو الذي يَعولُ وَيَكفي المَؤونةُ، لا مِنْ "مانَ يَمينُ" إذا كَذبَ:

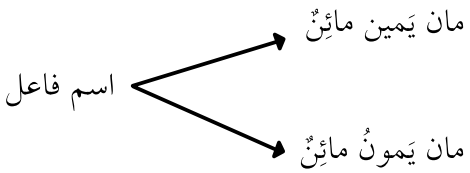

تعدّدُ المعاني الصَّرفيّة في السَّوابِقِ وَاللّواحِقِ (اللّواصق)

وَليسَ مَلحَظُ المُشترَكِ الصَّرفيِّ في العَربيّةِ مَقْصوراً عَلى الصّيغِ الصَّرفيّةِ، أوْ تَعدّدِ مَعاني صِيغِ الأَفعالِ، أوِ العَوارضِ، أوِ النَّقلِ، بَلْ يَسري هذا المَلحَظُ لِيَتجلّى في السَّوابِقِ وَاللَّواحِقِ الصَّرفِيّةِ التي يَتعارَفُ عَليْها أهلُ هذا النَّظرِ بِالمورفيماتِ المُقيَّدةِ، فَقَدْ عُرِّف المورفيمُ بأنّهُ أصغَرُ وَحْدةٍ لُغويّةٍ ذاتِ مَعنى؛ إذْ إنّ تخلُّقَ المَعْنى لا يكونُ إلّا مِن هذِهِ الوَحدةِ المُشخَّصَةِ، وَهُوَ غيرُ قابلٍ لِلقسمةِ إلى وَحَداتٍ مَعنويّةٍ أصغرَ مِنه[72]، وَيَرى أهلُ النّظرِ اللّغويِّ مِن الغَربيّينَ أنّه يُقسَمُ قِسمَين: أوّلُهما المورفيمُ الحرّ "Free Morpheme"، وَهُوَ المورفيمُ المُستقلُّ بِنفسِه الذي قَدْ يَتعيّنُ مُنفرِداً.

أَمّا المورفيم المُقيَّد "Bound Morpheme" – وهو موضعُ التّمثّل في هذا المقام– فَهو الذي لا يُؤدّي دَورَه الوظيفيَّ قائِماً بِرأسِهِ، بَلْ مُتّصلاً بِغيرِه مِن المورفيماتِ، وَمِنْ أمثلتِهِ الزّوائدُ كَاللّواحقِ "Suffixes"، وَالسّوابقِ[73]، وَالحقُّ أنَّ المُتأمّلَ في بِنيةِ الصّرفِ العربيِّ سَيقولُ بِوجدانِ ظَواهرَ إلصاقِيّةٍ مورفيميّةٍ في العَربيّةِ؛ فَثمّ تاءُ المبالغةِ، وَهي مورفيمٌ لاحِقٌ، و"لامُ" التّعريفِ، وهِي مورفيمٌ سابقٌ، وياءُ النّسْبةِ، وَهِي مِمّا يَسيرُ في ركبِ اللّواحِقِ، وللقدماءِ إلماحاتٌ مُشرِقةٌ في دِلالاتِها عَلى تبيُّنِ الأدوارِ الوَظيفيّةِ التي تُؤدّيها الزّوائدُ "المورفيمات المقيّدة"، وَمِنْ ذلِكَ قولُ المُبرّدِ: "فأَمّا ما كانَ مِن هذِهِ الحروفِ التي جاءتْ لِمَعانٍ فهي مُنفصِلةٌ بِأنفسِها مِمّا بَعدَها وَقَبلَها، إلّا أنّ الكَلامَ بِها مُنفردَةً مُحالٌ كَما وَصفتُ لَكَ، فَإنّ مِنْها كافَ التّشبيهِ التي في قَولِكَ: أنتَ كَزيدٍ"[74]. وَقولُ ابنِ يَعيشَ في مورفيمِ النّسبِ اللّاحقِ: "وذلِكَ مِن قِبَلِ أنّ الياءَ عَلامةٌ لمَعْنى

النّسبِ، كَما أنّ التّاءَ عَلامةٌ لمَعْنى التّأنيثِ، وَكلُّ واحدٍ مِنْهما يَمتزِجُ بِما يَدخلُ عَلَيْهِ حتّى يَصيرَ كَجزءٍ مِنهُ، وَيَنتقِلُ الإعرابُ إليْهِ، فَتقول: هذا رَجلٌ بَصرِيٌّ، ...، كَما تَقول: هذِهِ امرأةٌ قائِمةٌ، ...، فَكلّ واحدَةٍ مِن الزِّيادتَينِ-أعني الياءَ في النّسَبِ، والتّاءَ في المُؤنّثِ، حَرفُ إعرابٍ لِما دَخَلَ فيهِ، وَإنّما صارا بِمَنزلةِ الجُزءِ مِمّا دَخَلا فيهِ مِن قِبَلِ أنَّ العَلامةَ أحْدَثتْ في كلِّ واحدٍ مِن المَنسوبِ والمُؤنَّثِ مَعْنًى لَمْ يَكنْ، فصارَ الاسمُ بِالعلامةِ مُركَّباً"[75].

أمّا أمثلَةُ تَعدّدِ مَعاني بَعضِها، وَكَونِها مُشتَرَكاً صَرفِيّاً فَأوّلُها التّاءُ الدّاخلَةُ عَلى الاسم، فَهيَ لاحِقةٌ مورفيمِيّةٌ حمّالَةٌ لِمَعانٍ صَرفيّةٍ مُتباينةٍ تَتعيّنُ في الغالِبِ بِتعيّنِ الضَّمائِم، وَمِن ذلكَ أنَّ التّاءَ قَد تَحمِلُ مَعنى المُبالَغةِ؛ كَقولِنا: فُلانٌ عَلّامةٌ، ونابِغةٌ، وَراوِيةٌ، وَفَروقةٌ، وَقَد تَحمِلُ مَعْنى الفَرقِ بَينَ المُذكّرِ والمُؤنّثِ في الصّفاتِ؛ وَذلِكَ نَحو "ضارب" و"ضاربة"، أوِ الفَرقِ بَينَهما في الجِنسِ؛ نَحوَ امرئٍ وامرأةٍ، أوِ الفَرقِ بَينَ الجِنسِ والواحِدِ؛ وَمِنْ ذلِكَ "تَمر وتمرة"، و"شَعير وشَعيرة"، وقَدْ تَحملُ مَعنى تَأكيدِ التّأنيثِ، وَهو قَليلٌ؛ نَحو قَولِنا: ناقةٌ ونَعجَةٌ؛ ذلكَ أنَّ النّاقَةَ مُؤنّثةٌ مِنْ جِهةِ المَعْنى؛ لأنّها في مُقابِلِ "جَملٍ"، وَكَذلك "نَعجةٌ"؛ لأنّها في مُقابلِ "كَبش"، فَهي عَلى سَبيلِ "عَناق"، وَ"أتان"[76]، فَلمْ يَكنْ مُحتاجاً إلى عَلَمِ التّأنيثِ، وَصارَ دُخولُ العَلَمِ عَلى سَبيلِ التّأكيدِ؛ لأنّهُ كانَ حاصِلاً قَبلَه[77]، وَقَدَ تَدخلُ التّاءُ في مَعنى النَّسَبِ مِثل المَهالبةِ، وَالأشاعِثةِ، وَالمَسامعةِ، فَالأصلُ المُهلّبِيّ وَنَحوُه[78]، والمُتأمّلُ في هذِهِ الصّيغِ يجدُها مَشفوعةً بزيادةٍ لا بِأصلٍ، والحادثُ في هذا المتقدِّم أنّ صيغةَ اسْمِ الفَاعلِ في قَولِنا "نابغة" مَثلاً داخَلَها مورفيمٌ لاحقٌ يفيدُ المبالَغَةَ، فأصبحَتِ الصّيغةُ كلُّها دالّةً عَلى المبالغةِ بشفاعةِ الدّاخلةِ، لا بِهيئةِ تَشكيلِ الصّيغةِ مُنفردةً.

وَمِنْ مِثلِ ما تقدَّمَ النّونُ، وَهِي لاحقةٌ مورفيمِيّةٌ لَها مَعانٍ صَرفِيّةٌ مُتباينةٌ؛ فَمِنْ ذلكَ أنّها ذاتُ دِلالةٍ عَلى مَعنى انقِطاعِ الكَلمةِ عَنِ الإضافةِ إذا ما لَحِقَتْ بِجمعِ المُذكَّرِ السّالمِ وَالمُثنّى، وَقَدْ تَكونُ مورفيماً دالّاً عَلى رَفعِ الأفعالِ الخَمسةِ، وَقَد تَكونُ مورفيماً دالّاً عَلى العَددِ وَالجِنسِ، وَهِي نونُ النّسوةِ، أمّا العَددُ فَالجَمعُ، وَأمّا الجِنسُ فَالتّأنيثُ. ها نحنُ أولاءِ نَقفُ عَلى ثَلاثةِ مَعانٍ تَقعُ

تَحتَ اللّاحِقةِ الصّرفيّةِ "النّونِ"، وَلا يَتعيّنُ مَعنىً مِن مَعانيها إلّا باستِشرافِ ضَمائِمِها، وَلَيسَ يُنسى الواوُ في جَمعِ المُذكَّرِ السّالِمِ؛ ذلكَ أنّها مِنَ المُدْخَلاتِ الصّرفيّةِ المُشترَكةِ الحَمّالةِ لِثلاثَةِ مَعانٍ، أوّلُها العَددُ، وَهو الجَمعُ، وَثانيها الجِنسُ، وَهُو التّذكيرُ، وَثالثُها الحالةُ الإعرابيّةُ، وَهِي الرَّفعُ. لِنَنظرْ فيما يَأتي تِبياناً وَتَجليَةً:

فاعل + و + ن
فاعل + ا + ن
انقطاع الكلمة عن الإضافة

يفعل + و + ن
يفعل + ا + ن
تفعل + ي + ن
(الحالة الإعرابية – الرفع)

تفعل + ن (العدد والجنس: الجمع والتأنيث)

وَلامُ التَّعريفِ مِنَ السَّوابِقِ المورفيميّةِ المُشترَكَةِ بَينَ مَعنَيينِ هُما العَهديّةُ وَالجِنسيّةُ، وَيتعيّنُ مَعنى إحداهما بِالسّياقِ في الكَثيرِ الغالِبِ، وَمِنْ مُثُلِ الأولى "جاءَني الرّجلُ" إذا قَصدتُ رَجُلاً بَيْني وَبَينَه عَهدٌ، وَمِنْ مُثُلِ الثّانِيةِ "المَلَكُ أفضلُ مِن الإنسانِ"، فَذلكَ لا يُرادُ بِهِ شَيءٌ بِعينِهِ؛ وَإنّما يُرادُ بِهِ الجِنسُ[79]، وَقَد تَحتمِلُ الأمْرَينِ معاً كَما في قَولِ الحقِّ – تَقدَّسَ اسمُهُ –: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾[80]، وَقَولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ﴾[81]، فَقيلَ "الكِتابُ" هُو السّابِقُ ذِكْرُهُ في "وَرِثوا الكِتابَ"، وَقيلَ: اللّامُ لِلجِنسِ، أي الكُتب الإلهيّة[82].

وَهناكَ الضّمائِرُ المُتّصِلةُ التي هِيَ مورفيماتٌ صَرْفِيّةٌ وَظيفِيّةٌ، وَلِكلِّ مورفيم مِنْها دِلالاتٌ تَجتمِعُ عَليْهِ، فَتُحَدِّدُ مَلامِحَه التَّمْييزِيّةَ، فَيَغْدو آنَ هذا مُشترَكاً صَرفِيّاً حَمّالاً لِمَعانٍ صَرفِيّةٍ، وَمِنْ ذلكَ "التّاءُ" المَكْسورةُ مَعَ الفِعلِ الماضي؛ كَقَولِنا: "فَعلْتِ"، فَهِيَ مورفيمٌ يَجتمِعُ عَليْهِ مَقولاتٌ صَرفيّةٌ أربعٌ، وَهِيَ الجِنسُ(التّأنيثُ)، وَالعَددُ (الإفْرادُ)، وَالخِطابُ، وَالحالَةُ الإعْرابيّةُ (الرَّفعُ)، وَيُقابِلُها "التّاءُ" المَفْتوحةُ المُتّصلةُ بِالفِعلِ الماضي "فَعْلْتَ"، فَهِي رَديفٌ صَرفِيٌّ لِلأولى إلّا في مَلحَظٍ صَرفِيٍّ واحِدٍ، وَهُو الجِنسُ(التّذكيرُ)، وَ"الكافُ"

المَكْسورةُ المُتّصلَةُ بِالفِعلِ "سَمِعَكِ" تُطابقُ التّاءَ في "سمعتِ" إلّا في مَقولةٍ صَرفيّةٍ واحِدةٍ، فَهيَ لِلنَّصبِ، وَيطابقُ الأخيرةَ الكافُ المَفْتوحةُ المُتّصلَةُ بِالفِعلِ "سَمِعكَ" إلّا في مَقولَةٍ صَرفيّةٍ واحِدةٍ، وَهِيَ الجِنسُ (التَّذكيرُ).

وَقَدْ يَحدثُ أَنْ يَتَجلّى مَلحَظُ الاشْتِراكِ الصَّرفِيِّ في الضميرِ الواحِدِ، فَيكونَ مُحايِداً غَيرَ مُعيِّنٍ لِمَعنىً واحدٍ فقطْ، وَمِنْ ذلكَ "التّاءُ" المَرفوعَةُ المُتّصلةُ بِالفِعلِ الماضي "فَعَلْتُ"، فَهِي حَمّالةٌ لِمَقولةِ العَددِ (الإفرادِ)، وَالتّكلّم، وَالحالَةِ الإعْرابيّة (الرَّفع)، وَلكنّها مُشترَكَةٌ بَينَ الجِنسَينِ، مُحتمِلةٌ لِلمَعْنَيَينِ: المُذكَّرِ وَالمُؤنَّثِ، وَكَذلكَ المورفيم "نا" المُتّصلُ بِالماضي والمُضارعِ؛ فَهو مُشترَكٌ مُحايِدٌ في دِلالتِه عَلى العَددِ، يَتيهُ فيهِ الجَمعُ والتّثنيةُ، كما في قَولِنا: "سَمِعْنا"، وكَذلكَ فَهو مُشترَكٌ بَينَ الحالتَينِ الرَّفعِ وَالنَّصبِ وَهُو مُجرَّدٌ مِن سِياقِهِ، وَكَذلكَ المورفيمُ اللّاحِقُ وَالمُنفصِلُ "هُما"، فَهُو مُشترَكٌ صَرفِيٌّ غَيرُ مُعيِّنٍ لِمَقولةِ الجِنسِ، مُتردّدٌ بَينَ التَّذكيرِ وَالتّأنيثِ. وَكَذلكَ حالُ الفِعلِ المُشترَكِ بَينَ مَقولتَيْنِ أولاهُما الجِنسُ، وَثانِيتُهُما الخِطابُ وَالغَيبةُ، فَقولُنا "تَفْعلُ" مُشترَكٌ صَرفِيٌّ يَحتمِلُ كُلَّ ما تَقدَّمَ: "أنتَ تَفْعلُ، هِي تَفْعلُ"، وَقَدْ وقعَ ذلكَ حقّاً في التّنزيلِ العَزيزِ: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْ﴾[83]، فَالفِعلُ "تَلْقَفْ" مُحتمِلٌ لِلمَعنَيَينِ الصّرفِيّينِ المُتضادَّينِ، وَهُما الخِطابُ وَالتّذْكيرُ: "أنتَ تَلقَف"، وَبِهذا يَكونُ الفاعلُ "موسى"، عليْهِ السّلامُ، والغَيبةُ والتّأنيثُ: "هِي تَلقَف"، وَعَلى هذا التّقديرُ تَكونُ العَصا فاعِلاً[84]. وَالحَقُّ أنَّ هذا يَكثُرُ إنْ تَتبّعتُهُ، وَقَدْ أوْرَدتُ أمْثِلةً تُنبّهُ عَلى الغَرَضِ الذي قَصَدتُهُ.

المَشْتركُ الصَّرفيُّ والعَوارِضُ التَّصريفيّةُ

وَفي سَيْرورَةِ استِشْرافِ البَواعثِ وَالمَواضِعِ يَظهرُ أنَّ لِلعوارِضِ التّصريفِيّةِ سُهمةً جَليّةً في تَخلّقِ هذِهِ الظّاهِرةِ؛ ظاهِرَةِ المُشترَكِ الصَّرفِيِّ، والمَقصِدُ المتعيّنُ مِنْها ما يَطرأُ عَلى الصّيغةِ الصَّرْفِيّةِ مِنْ أحْوالٍ وَتَغييراتٍ يَقتَضيها نظامُ العَرَبيّةِ عامّةً، وَالنّظامُ الصّرفيُّ خاصّةً، وهِي مُتعدّدةٌ تَنتسِبُ إلى شِعابٍ مُتباينةٍ أظْهرُها عارِضُ الجَمعِ، وَعارِضُ القَلبِ، وَعارِضُ الحَذفِ، وَعارِضُ الإدغامِ، وعارِضُ

الإعلالِ، وَغيرُ ذلِكَ مِنَ العَوارضِ المُفْضِياتِ إلى تَخلّقِ ظاهِرَةِ المُشْتَرَكِ الصَرْفِيِّ في العربيّةِ، وليسَ يَذهبُ بِالقارئِ الظّنُّ إلى أنَّ تِلكمُ العَوارضَ تُؤذنُ بِتخلّقِ ظاهِرَةِ المُشْتَرَكِ الصَرْفِيِّ كَيفما اتّفقَ، وَأينما وَقَعتْ، بَل لذلِكَ ضوابطُ وَمُحتَكَماتٌ تَصدقُ عَلى أبْنِيةٍ مَخْصوصَةٍ مِنْ أَبْنِيَةِ الكَلِمِ في العربيّةِ. لِنَرجِعِ النَّظرَ فيما يَأتي تِبياناً:

عارِضُ الإدغامِ

وَقَدْ يُفْضي الإدغامُ في حالاتٍ مَخْصوصَةٍ إلى أنْ تَغدُوَ الصّيغةُ حَمّالَةً لِمَعنَيينِ، وَمِنْ ذلِكَ صوغُ اسْمِ الفاعلِ أوِ المَفْعولِ مِمّا هُو مِن قِبَلِ "افْتَعَل" إذا كانتْ عَينُهُ مُدغمةً في لامِه، كَما في "اغْترَّ"، "امتدَّ"، و"اجْترَّ"، و"اشتدَّ"، وَما سارَ في ركبِ ذلِكَ كلِّهِ، فليسَ يَخفى أنَّ المُنتَجَ مِن إدخالِ هذِهِ الكَلماتِ في قالَبِ اسمَي الفاعِلِ وَالمَفْعولِ واحدٌ في صورَتِهِ النّهائيّةِ التي يَسْتَوي عليْها، ومِثالُ ذلِكَ "مُرتَدّ" الذي يَلتقي عَلَيْها مَعْنَيانِ صَرفِيّانِ مُتضادّانِ، أحدُهما اسمُ الفاعلِ، وثانيهما اسمُ المَفعولِ، وعلّةُ ذلِكَ أنّها تَنتسِبُ إلى أصلٍ عينُهُ وَلامُه مُتماثِلانِ؛ وذلِكَ نحوُ: "ع د د"، و"ش د د"، و"س ن ن"، ولمّا كانتِ القاعدةُ العَريضةُ لِصوغِ اسْمِ الفاعلِ مِنْ غَيْرِ الثّلاثيِّ مُؤدّاها ضَمّ أوّلِه، وكَسرُ ما قبلَ آخِرِه، تَعيّن أَنْ يَكونَ اسمُ الفاعِلِ في بِنيتِهِ العَميقةِ: "مُرتَدِد"، وتَعيّنَ أنْ يَقفَ وجاهَه اسْمُ المَفْعولِ الذي هُو "مُرْتَدَد"، ولكنّ النّواميسَ التي يُحتكَمُ إليها في تَشكيلِ أَبْنِيَةِ الكَلم تَأبى هذا؛ ذلِكَ أنّه يُستَثقَلُ الجَمعُ بَيْنَ صوتَينِ مِن جِنسٍ واحدٍ، "فأسْكَنوا الدّالَ الأولى، وَأدْغموها في التي بَعدَها"، فَتشكّلتْ صيغَةٌ واحدةٌ يَقعُ تحتَها مَعنيانِ مُتضادّانِ، إنّ مَردَّ ذلِكَ إلى الإدغامِ[85].

عَوداً عَلى نَواميسِ تَشكيلِ أَبْنِيَةِ الكَلم؛ فقدْ يُؤْذِنُ الإدغامُ بِاشتِباهِ الصّيغِ وَتَعدّدِ المَعاني التي تَقع تحتَها، وَمِنْ ذلِكَ الصّيغةُ المَسْبوكةُ عَلى وزنِ "يُفاعِلُ" مِمّا عَينُهُ وَلامُه مُتماثِلانِ مِمّا هُو مِنْ نَحوِ "يُشادّ"، وَ"يُضارّ" وَ"يُحاجّ"، فَلو أنّه قيلَ: "يُقاتِلُ" لَكانَ اسمُ الفاعِلِ "مُقاتِلاً"، واسمُ المَفْعولِ "مُقاتَلاً"، والفِعْلُ المَبنيُّ للمَجهولِ "يُقاتَلُ"، ولكِنّ إدغامَ الصّوتَينِ الأخيرَينِ يُؤْذِنُ بِتعذّرِ

ظُهورِ الصائِتِ الذي نَحتكِمُ إليْهِ في تَعيينِ مَعْنى الصّيغةِ، فَلو أنّه قيلَ: "يُشادُّ" لَكانَ الفِعْلُ مُتَرَدّداً بَيْنَ المَبنيِّ لِلمعلومِ وَالمَبنيِّ لِلمَجهولِ، وكَذلِكَ "يُحاجّ" وَ"يضارّ" وَأضرابُهُما، ولَو أنّهُ عُدِلَ إلى نواميسِ التّشْكيلِ؛ تَشكيلِ اسْمِ الفاعِلِ والمَفعولِ، لاستَبْهَمتِ الصّيغَةُ المُتشكِّلةُ فَغَدتْ مُتردِّدةً بَيْنَ المَعْنَيينِ، وَمِنْ ذلِكَ "المُشادّ"، وَهِي تَرتدُّ إلى بنيتَيْنِ عَميقتَينِ هُما: "المُشادَد" وَ "المُشادِد"، وعِلّةُ خَفاءِ هذِهِ العَلامةِ الفارِقةِ هي العلّةُ التي تَقَدَّمَ ذِكرُها آنِفاً؛ إذْ إنَّ إدغامَ الصّامِتَينِ المُتماثِلَينِ يُفْضي إلى تَوحُّدِ صيغَتَي المَبنيِّ لِلمعلومِ وَالمَبنيِّ لِلمجْهولِ في صيغَةٍ واحِدةٍ، وكذلِكَ الحالُ في اسْمِ الفاعِلِ واسْمِ المَفعولِ، ولَعَلَّ ذلِكَ كلَّه هُو الذي أَذِنَ بتردّدِ المُفسّرينَ بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ الصَّرفِيّينِ المُنْضَوِيَينِ تَحتَ كَلِمَةِ "يُضارّ" في قَولِه - تعالى -: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[86]، إذْ إنّها بِنيةٌ سَطحيّةٌ مُحتمِلةٌ، وَقَدْ وَقَع تَحتَها مَعنيانِ: وَلا يُضارِر، ولا يُضارَر، ولا يَتجلّى المَعْنى إلّا في البِنْيَةِ العميقَةِ المُغيَّبَةِ مِنْ هذا العارِضِ التّصريفيّ الذي أفْضى إلى إدغامِ الرّاءَينِ معاً، فَاتّحدتْ صيغَةُ المَبنيِّ لِلمعلوم "يُضارِر"، معَ صيغَةِ المَبنيِّ للمجْهولِ "يُضارَر" مُخلِّفةً وَراءَها مُشترَكاً صَرفِيّاً حَمّالاً لِدِلالتَينِ، والمَعْنى الكلّيُّ أنّه نَهيٌ لِلكاتبِ وَالشّهيدِ عَنْ تَركِ الإجابةِ إلى ما يُطلَبُ مِنْهما، وعَنِ التّحريفِ وَالزّيادةِ وَالنّقصانِ. وَقَدْ يكونُ المَعْنى ألّا يُضارَر الكاتبُ والشّهيدُ؛ وذلِكَ نَحو ألّا يُعطى الكاتِبُ حقّه مِن الجُعْلِ، أو أنْ يُحمَّلَ الشّهيدُ مُؤْنةَ مَجيئِهِ مِن بَلدٍ[87]، أوْ يُعنَّفا ويُشَقّ عَليْهما في تَركِ أشغالِهِما، ويُطلَب مِنهما ما لا يليقُ في الكِتابةِ وَالشّهادةِ[88]. وَقَدْ ذهبَ ابنُ قُتيبةَ إلى المَعنيَينِ[89]، أَمّا الفَرّاءُ فَقدْ ذَهبَ إلى المَعْنى: ألّا يُدْعى الكاتبُ وَهُوَ مَشغولٌ ولا الشّهيدُ[90]، وَلَمْ يذهبْ إلى غَيرِ هذا الوَجهِ، وَلكنّ هذا لا يَنفي الوَجهَ الآخرَ البتّةَ، فَكِلاهما مُتقبَّلٌ في سياقِهِ، وَقَدْ ذهبَ إليهما النّحّاسُ أيْضاً[91].

وَمِنْ مِثلِ ما تَقدَّمَ صيغَةُ الفِعْلِ "افْتَعلَ" الذي أُدغِمَتْ عَينُهُ في لامِهِ؛ وَذلك مِثلُ "اهْتمَّ"، وَ"اشْتَدَّ"، وَ"اغْتَمَّ"، وَ"اعْتَدّ"، فَعندَ صِياغةِ فِعْلِ الأمْرِ مِمّا هذِهِ سَبيلُهُ يَغْدو المُنتَجُ الصّيغيُّ حَمّالاً لِمَعنَيْنِ هُما فِعلُ الأَمرِ وَالفِعلُ الماضي كَما في قَولِنا: "اهْتَمّوا"، وَوزنُ الأوّلِ "افْتَعِلوا: اهْتَمِموا"، وَصيغَةُ

الثّاني "افْتَعلوا: اهْتَمَموا"، وَالباعِثُ الأوّلُ عَلى تَشاكُلِ الصّيغتَينِ وَانضِوائِهما تَحتَ صيغَةٍ واحِدةٍ مِنْ وُجهةٍ سَطحيّةٍ شَكليّةٍ هُو الإِدْغامُ وحَذفُ الحَركةِ الفارِقةِ بَينَ الصّيغتَينِ في بِنْيتِهما العَميقةِ: "افْتَعِلوا"، و"افْتَعَلوا"، فَقدْ أفْضى ذلكَ كُلُّه إِلى تَخلّقِ بِنْيةٍ تَشتَرِكُ بَينَ مَعنَيينِ صَرفِيَّيْنِ.

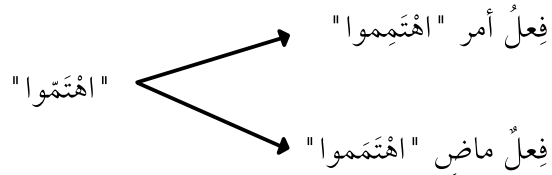

عارِضُ الجَمعِ

الجَمعُ عَمليّةٌ صَرْفِيّة لَها سَبيلانِ في العَرَبيَّةِ أولاهُما بِإضافةِ لَواحقَ صَرْفِيَّةٍ مَخصوصةٍ، فَينشأُ ما يُسمّى بِجمعِ السَّلامةِ، وَثانِيتُهما بِتَكسيرِ البِنْيَةِ وَإيداعِها في قَوالبَ مَخْصوصَةٍ تَعارفَ عَلَيْها أَهْلُ الدَّرسِ بِأنّها جُموعُ التَّكسيرِ، وَقَدْ قَسَّموها قِسمَينِ: جموعِ القلّةِ وجموعُ الكَثرة، وَقَدْ يُؤْذِنُ هذا العارِضُ الأخيرُ بتداخلِ أَبْنِيَة الكَلمِ، وَتعدّدِ المَعاني الصَّرْفِيَّةِ الواقعةِ تَحتَ الكَلمةِ، وَلأكتَفِ بِبضِعةِ أشْكالٍ مِنه دالّةٍ عَلى ما أنا خائِضٌ فيهِ:

- "فُعول" التي هي مَصدرٌ مِن مصادرِ الفِعْلِ الثلاثيِّ كَما في قولِنا: ظَهَرَ ظُهوراً، وبَطَنَ بُطوناً، وقَصَرَ قُصوراً، ولكنَّ عارضَ الجَمعِ قَد يُفْضي إِلى اشتِباهها فَتغْدو صالحةً لِلمعنَيينِ، حَمّالَةً لَهما، وهُما جَمعُ التَّكسيرِ وَالمَصدريّةُ، وذلِكَ نحوُ: ظَهرٌ- ظُهورٌ، وبَطنٌ - بطونٌ، وقَصرٌ - قصورٌ.
- وَمِنْ ذلِكَ صيغةُ "فَعال" المُحتملةُ لمَعْنَيَيْنِ صرفيّينِ هُما المَصدريّةُ وَالجَمعُ، كَما في كَلِمَةِ "شَباب"، فَقدْ تَكونُ جَمعَ "شابّ"، وَقَدْ تكونُ مَصدَرَ "شَبَّ".
- وَمِنْ ذلِكَ "صيغةُ "فُعُل"، فَهي حَمّالَةٌ لمَعْنَيَيْنِ صَرفيّينِ؛ فقَدْ تَكونُ جَمعاً، وَقَد تَكونُ مَصدَراً أوِ اسْماً، وَمِثالُ ذلكَ أنَّ "النُّذُر" جمعُ نَذيرٍ، وَهي بمَعْنى الإِنْذارِ أيْضاً[92].

- وكذلِكَ صيغةُ "فِعال" التي يَستوي تَحتَها مَعْنى المَصدريّةِ مِنْ مِثلِ "كافَح كِفاحاً"، و"نِضالاً" و"قِتالاً" و"جِهاداً"، و"خِصاماً"، ومَعْنى الجَمعِ مِنْ مِثلِ "كَريم - كِرام"، ولَعَلَّ اشتراكَ "فِعال" بينَ المَعْنَيَيْنِ هُو الذي أفْضى بِالمفسّرينَ إلى التّردّدِ بَينَهما في التماسِ المَعْنى المتعيّنِ مِنْ قَولِه - تَعالى -: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[93]، فَالذي يَظهرُ في قولِهِ - تَنزّه - أنَّ كَلِمَةَ "خِصام" مُحتمِلةٌ المَعْنَيَيْنِ الصَّرفيّينِ[94]، ولا يخفى أنّ ثَمّ بَوناً بَيْنَ المَعْنَيَيْنِ جَليّاً يَنبني عَلى هذا التّباينِ الآتي مِنَ المُشترَكِ الصّرفيِّ.
- وَمِنْ ذلِكَ صيغةُ "أفْعَل" التي مُؤنّثُها "فَعْلاءُ"؛ ذلِكَ أنَّ جَمعَهُما يَقعُ في صيغةٍ واحِدةٍ يَلتقي تَحتَها المَعنَيانِ: جَمعُ أفْعَل، وَجَمْعُ فَعْلاء، وَهِي "فُعْل"، وهِيَ صيغةٌ قِياسيّةٌ كَقولِنا: "سُمْر" التي هيَ جمعُ "أسمر" و "سَمْراء".
- وَمِنْ ذلِكَ صيغةُ "فُعُل" المُحتملةُ لمَعْنَيَيْنِ صرفيّينِ هُما الصّفةُ المشبَّهةُ كَما في كَلِمَةِ "جُنُب"، وَالجَمعُ القِياسيُّ لِلوصفِ عَلى وَزنِ "فَعول" بِمَعنى "فاعِل"، كَقولِنا "صَبور -صُبُر".

عارِضُ الإعلالِ وَالقَلبِ

وَمِنْ تجليّاتِ العَوارِضِ التّصريفيّةِ "الإعلالُ" الذي قَد يَكونُ باعِثاً مِنْ بَواعثِ تَخلّقِ ظاهِرَةِ المُشْتَرَكِ الصَرْفِيِّ في مواضعَ، وَمِنْ ذلِكَ قَلبُ الواوِ أوِ الياءِ أَلِفاً في الفِعْلِ المُعتلِّ العَينِ الذي هو عَلى وزنِ "افْتَعَلَ"، فَعندَ صَوغِ اسْمِ الفاعِلِ أوِ اسْمِ المَفْعولِ فإنَّ نَواميسَ اللّغةِ عامّةً، والقَلبِ خاصّةً، تُفْضي إلى استِواءِ قالبِ اسْمِ الفاعلِ وقالبِ اسْمِ المفعولِ مَعاً في صيغَةٍ واحِدةٍ، وَقَدِ التفَتَ أبو الطّيّبِ اللّغويُّ إلى هذا المُشْتَرَكِ الصَرْفِيِّ مُقرّراً ومُفسّراً عِلّةَ وُجودِه قائِلاً: و"كلُّ ما كانَ مِنْ هذا البابِ بمَعْنى "الفاعِلِ" فَوزنُهُ مُفْتعِل (بكسرِ العينِ)، وما كانَ بمَعْنى "المَفْعولِ" فَوزنُهُ "مُفْتعَل"، فَالأصلُ في "مُقْتاد" بمَعْنى "الفاعِل" مُقتوِد، وبمَعْنى "المَفعول" مُقتوَد، والأصلُ في "مُمْتاح" "مُمْتَيح" في

"الفاعِل"، و"مُمْتَيَح" في "المَفْعول"، وكذلِكَ أخواتُهما، إلّا أنّ الإعرابَ لا يَتبيّنُ في الألفِ؛ لأنّها لا تكونُ إلّا ساكِنةً أبداً"[95].

وَمِنْ مِثل ما تَقَدَّمَ ما يحدثُ عند تشكيلِ اسْمِ الفاعلِ والمَفْعولِ مِن الفِعْل "ازداد" ونحوِه، فبالعَود عَلى القاعدةِ العريضةِ التي يُحتكَمُ إليها في تَشكيلِ اسْمِ الفاعلِ مِنْ غَيْرِ الثّلاثيّ، نَجدُ أنّ "المُدّكَرَ" اسمُ مفعولٍ، و"المُدّكِرِ" اسمُ فاعلٍ، وأنّ "المُزداد" تَتردّد بَيْنَ ذَيْنكَ المَعنيين؛ إذْ إنّها ترتدُّ إلى بنيتَين عَميقتَيْن، وَهُما مُزدَيَد" و"مُزدَيِد"، وعلّةُ ذلِكَ أنّ النّواميسَ التي تَفعلُ في تَشكيلِ أَبْنِيَةِ الكَلِم تَقْتَضي أنْ يَستويَ هذان اللّفظانِ "مُزدَيِد" و"مزدَيَد" لاعتلالِ الياءِ في لَبوسِ كَلِمَة واحدةٍ[96]، وَلذا تُقلَب الياءُ ألفاً ليُعْقِبَ هذا القلبُ الآتي مِنَ الإعلالِ مُشترَكاً صَرفيّاً في صيغتَيْنِ مُتّفقتَينِ في المَبْنى، ومُفترقَتَين في المَعْنى.

عارِضُ الحَذفِ

وَمِمّا يَنضافُ إلى العَوارضِ التّصريفيّةِ الحَذفُ المُؤْذِنُ بِتَشاكُلِ صيغَتَينِ أوْ كَلِمتَينِ في لَبوسِ صيغَةٍ واحِدةٍ حَمّالةٍ لِمَعنَيين، وَمِنْ ذلكَ حَذفُ الواوِ عِندَ إسنادِ الفِعلِ النّاقِصِ المُضارِعِ الذي لامُهُ واوٌ إلى واوِ الجَماعةِ؛ كَالفِعلِ "يَدْعو"، وَآنَ إسْنادِهِ يَغْدو الفِعلُ "يَدْعونَ"، وَهذا يَشتبِهُ بِالفِعلِ المُسنَدِ إلى نونِ النِّسوةِ "هُنَّ يَدْعونَ"[97]، وَالعِلّةُ الباعِثةُ عَلى هذا الاشْتِراكِ الصَّرفِيِّ، وَتَماهي الصّيغَتينِ في لَبوسِ صيغَةٍ واحِدةٍ هُو الحَذْفُ، حَذفُ واوِ الجماعةِ كَما هُو مُقَرَّرٌ في مَظانِّ الصَّرفيّين، فَالأَصلُ: "يَدْعو + و الجَماعة + النّون"، فَتحذفُ واوُ الفِعلِ، وَيَغْدو المُنتَجُ "يَدْعونَ"، فَالواوُ في "هُنَّ يَدْعونَ" لَيستْ مورفيماً دالّاً عَلى الجَمعِ، بَلْ هِي لامُ الفِعلِ، وَالنّونُ مورفيمٌ دالٌّ عَلى العَددِ (الجَمعِ)، والجِنسِ (التّأنيثِ)، وَوَزنُهُ الصَّرفيُّ "يَفْعُلْنَ" كَما "يَقْتُلنَ"، وَهذا بِخلافِ الفِعلِ "هُم يَدْعونَ"، فَوزنُه "يَفْعُونَ"، وَالنّونُ مورفيمٌ دالٌّ عَلى الحالَةِ الإعرابيّةِ (الرَّفعِ)، وَالواوُ مورفيمٌ دالٌّ عَلى العَددِ (الجَمعِ)، وَالجِنسِ (التَّذكيرِ).

وَمِثلُ ما تَقدّمَ المَعْنَيانِ الصَّرفِيّانِ الواقِعانِ تَحتَ بِنيَةِ الفِعلِ مِمّا هُو مِنْ نَحوِ "تَخْشَيْن"، وَ"تَسْعَيْن"، وَالمَعْنى الأوّلُ هُو مَعْنى الإفْرادِ وَالتّأنيثِ؛ كَما في

قَوْلِنا: "أنْتِ تَسْعَين"، وَالنّون في هذِهِ الحالِ مورفيمٌ لاحِقٌ دالٌّ عَلى حالَةِ الفِعلِ الإعْرابيّةِ (الرّفْع)، وَالثّاني مَعْنى الجَمْعِ وَالتّأنيثِ؛ كَما في قَوْلِنا: "أنْتنّ تَسْعَيْن"، والنّونُ في هذِهِ الحالِ مورفيمٌ لاحِقٌ يَدلُّ عَلى الجِنْسِ وَالعَددِ (نون النّسْوةِ)، وَلعَلَّ لِلعارِضِ التَّصْريفِيّ يَداً في نُشوءِ هذِهِ الظّاهِرةِ، فَالذي حَدَثَ أنَّ الأَلفَ قَد حُذِفتْ عِندَ إسنادِهِ إلى ياءِ المُخاطَبةِ، وَما قَبلَ الآخِرِ فُتحَ، وَبِذا يَلتَقي في بِنيتِهِ الشَّكليّةِ مَعَ الفِعلِ المُسنَدِ إلى نونِ النّسْوةِ، وَالذي قُلِبتْ فيه الألفُ ياءً (يَسْعى+ نون النّسوةِ)، وَالمَلْمَحُ المُبينِ عَنِ البَوْنِ بَينَ البِنْيَتَينِ العَميقَتَينِ لِكلٍّ واحِدٍ مِنهُما هُو الميزانُ الصَّرفِيُّ، فَالوَزنُ في قَولِنا: "أنْتِ تَسْعَينَ": تَفْعَيْن، وَفي الثّاني "أنتنّ تَسْعَيْن": تَفْعَلْنَ.

وَمِمّا يَنضافُ إلى العَوارضِ التّصريفيّةِ حذفُ التّاءِ المُفْضي إلى تَردّدِ الفِعْلِ بَيْنَ المُضيِّ والمضارعَةِ؛ وذلِكَ نَحوُ "تَلظّى"، و"تَمنّى"، و"تَغيّظ"، وهذِهِ – فيما يَبدو مِنْ نَظَرٍ بَرّانيّ خاطفٍ – أفعالٌ ماضيةٌ، وَقَدْ تكونُ مضارعةً، والتّاءُ محذوفةً، والمَعنى: "تَتَلظّى"، و"تَتَمنّى"، و"تتَغيّظ"، وَالحَقُّ أنّ السّياقَ البِنيويَّ كَفيلٌ أمينٌ لِرفعِ هذا الاشتِباهِ الآتي مِن المُشترَكِ الصَّرفِيّ، وَمِنَ الشّواهدِ الفاقِعةِ الدِّلالةِ عَلى تَجلّياتِ هذِهِ الظّاهِرَةِ في التَّنزيلِ العَزيزِ قَولُ الحقِّ – تَعالى –: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ﴾[98]، وَمَوضعُ التّمثّلِ عَلى ما المباحثةُ فيهِ الفِعْل "تَولّوْا"؛ ذلِكَ أنّهُ حَمّالٌ لِمَعنَيينِ صَرفيّينِ، فقدْ يَكونُ ماضِياً، وبِهذا يَتقرّرُ أنْ لا شيءَ مَحذوفٌ البتّةَ، وَقَدْ يكونُ مضارِعاً، فَيتقرّرُ أنّ ثَمّ تاءً مَحذوفةً مِن أوّلِهِ، والمَعْنى: "فَإنْ تَتولّوْا"[99]، وليسَ يَصحُّ في الفَهمِ وَلا يَستقيمُ أَنْ يَكونَ الأمرُ مُلقىً عَلى عواهنِهِ، مَفْتوحاً بِاطِّرادٍ؛ ذلِكَ أنَّ ثَمَّ ضَوابطَ لِحذفِ التّاءِ، وَمِنْ ذلِكَ قولُه – تَعالى –: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾[100]، فَليسَ يَصحّ القولُ بأنَّ التّاءَ قَدْ حُذِفتْ، وأنَّ الفِعْلَ حَمّالٌ لِلمَعْنَيَيْنِ الصَّرفيّينِ: المُضيِّ والمُضارعةِ، وَإلّا لَقيلَ "تلظّتْ"، لأنّ التّأنيثَ مَعَ المَجازيِّ واجبٌ إذا كانَ ضميراً متّصلاً[101].

النَّقلُ[102]

وَالنّقلُ مِنَ البَواعِثِ المُؤذنَةِ بِتخلّقِ هذِهِ الظّاهِرَةِ في نِظامِ العَرَبيَّةِ الصَّرفِيِّ، وَالمَقصِدُ المُتعيِّنُ مِنه نَقلُ الصّيغَةِ مِنْ مِضمارِ الدِّلالةِ عَلى هيئةٍ صَرْفِيَّة إلى أخْرى،

كَأنْ تكونَ الكَلِمَةُ دالّةً عَلى الوَصفيّةِ، فَتُنقَلَ إلى العَلَميّةِ، أوْ مِنَ المَصدريّةِ إلى الاسميّةِ، أوْ مِنَ الفِعليّةِ إلى العَلَميّةِ، أوْ مِنْ مِضمارِ الدِّلالةِ عَلى التَّذكيرِ إلى مِضمارِ الدِّلالةِ عَلى التّأنيثِ أو العكس، وَغير ذلِكَ، وَالحَقُّ أنَّ مُثُلَ هذا الباعثِ كَثيرةٌ، والأثَرُ بِها مُستَفيضٌ، وَمِنْ تجلّياتِها نَقلُ البِنْيَةِ مِنْ مِضمارِ كَوْنِها صفةً إلى مِضمارِ "العلمية"، كَقَولِنا "فاطمةُ"، فَهي صيغةٌ تَتردّدُ بَيْنَ كَوْنِها صفةً مصروفةً، وكَوْنِها عَلَماً مُؤنَّثاً مُنِع مِن الصّرفِ لاجتِماعِ العلَّتَينِ: العَلَميّةِ وَالتّأنيثِ، وَكذلِكَ "حَسَن" فَقد نُقِلتْ وَغَدَتْ في بعضِ سِياقاتِها كَلِمَةً دالّةً عَلى عَلَمٍ قائمٍ بِرأسِه، ومِنْ ذلِكَ "سعيدٌ"، و"ماهرٌ"، و"صالحٌ"، و"ناجحٌ". ولَعَلَّ العِلّة الرئيسةَ أنّ المشتقّاتِ كالصّفةِ المشبَّهةِ، وصيغةِ المبالغةِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفْعولِ، قَدْ تخرجُ مِن دائرةِ الوصفيّةِ إلى دائرةِ العَلَميّةِ.

أَمّا تَردّدُ الكَلِمَةِ بينَ مِضمارِ الاسميّةِ والمَصدريّةِ فَكثيرٌ، وَمِنْ ذلِكَ قَولُنا "الرِّباط"؛ فَهِيَ محتمِلةٌ مُتردّدةٌ بَيْنَ كَوْنِها مَصدرَ الفِعْلِ الرّباعيِّ مِمّا هُو عَلى وزنِ "فاعَلَ فِعالاً وَمُفاعلةً، وتَحتملُ مَعْنىً صَرفيّاً آخَرَ هُو الاسميّةُ، كَما في قولِنا: "هذا رِباطٌ لِلخيلِ جَيّدٌ"، ومِثْلُها كَلِمَةُ "الفَصْل"، فَقدْ تَكونُ مِنْ مَصدرِ الثّلاثيِّ "فَصَلَ"، وَقَدْ تُنْقلُ فَتغدو اسماً كَما في قَولِنا: "الفَصْلُ الصَّيفيُّ مُكثَّفٌ".

وَمِنْ أمثلةِ نَقلِ الكَلمةِ مِنَ الفِعليّةِ إلى العَلَميّةِ ارتِضاءُ الفِعلِ في العَربيّةِ اسماً دالّاً عَلى عَلَمٍ، كَما في قَولِنا "يَزيدُ"، و"يَعيشُ"، و"تَغلبُ"، وَغَيرُ ذلكَ مِمّا يَشيعُ في كَلامِنا ومخاطباتِنا اليَومِيّةِ، وَمِن الأمثلَةِ المُبينَةِ عَنِ احتِمالِها المَعنَيَينِ الصَّرفِيّينِ، واتّكاءِ المُتكلّم عَلى هذِهِ الظّاهرةِ في الإلباسِ وَالتَّعمِيةِ أنّ رَجلاً تَعذّر عليهِ لقاءُ المأمونِ في ظُلامةٍ، فَصاحَ عَلى بابِه: "أَنا أحمدُ النّبيّ المَبعوث" موهِماً بِأنَّ "أحمد" عَلى بابِها الفِعليِّ، فَأُدخِلَ إليْه، وأُعلِم أنّه تَنبّأ، فقالَ لَه: ما تقولُ: فَذكرَ ظُلامتَه، فقالَ لَه: ما تقولُ فيما حُكِي عنكَ، فَقالَ: وَما هُو، فَقالَ: ذَكَروا أنّك نَبيٌّ، فَقالَ: مَعاذَ اللهِ، إنّما قلتُ: أنا أحمدُ النّبيّ المَبْعوث، أفأنتَ يا أميرَ المؤمنينَ مِمّنْ لا يَحمدُه، فاستَطرفَه، وأمَر بإنصافِهِ[103].

وَمِنْ أمثلةِ النّقْلِ؛ نقلُ الكلمةِ مِنْ مِضمارِ الدِّلالةِ عَلى التَّذكيرِ إلى مِضمارِ الدِّلالةِ عَلى التّأنيثِ أَوِ العكس، فَتصيرُ الكلمةُ في الدِّلالةِ عَلى الجِنسِ مُفارقةً

لِصورتِها التَّشكيليّةِ، وَلَواحِقِها التَّصريفيّةِ، كَقولِنا: "مُعاويةُ"، فَالكلمةُ مُؤنّثةٌ في شَكلِها الصَّرفيِّ، مُذكَّرةٌ في دِلالتِها الإشاريّةِ، وَكذلكَ حَمزةُ وَطَلحةُ، وَحَنظلَةُ، وَالأمرُ بِالضّدِّ في قَولِنا "جِهادُ"، و"قَمرُ" إذا عَنَيْنا بِهما عَلمَينِ دالَّيْنِ عَلى مُؤنَّثَيْنِ، فَشكلُهُما الصَّرفيُّ في بِنيةِ اللغةِ مُفارقٌ لِمَعناهُما الإشاريِّ في العالَمِ الخارجيِّ، وَلِلفرّاءِ التِفاتةٌ مُعجِبةٌ في استِشرافِ هذِه الظّاهرةِ؛ ظاهرةِ النَّقلِ، وَتَنقّلِ الكَلماتِ بَينَ التَّذكيرِ وَالتّأنيثِ، فَقدْ ألْمَحَ إلى ذلكَ بِقولِهِ: "وَالعَربُ تَجترِئُ على تَذكيرِ المُؤنَّثِ إذا لَمْ تَكنْ فيهِ الهاءُ"[104]. وقَدْ عَقدَ أبو بَكرٍ الأنباريُّ باباً مِنَ القَولِ عَلى ما يُذكَّرُ وَيُؤنَّثُ مِنْ سائِرِ الأسماءِ[105]، وكَذلكَ باباً آخَرَ عَقَدَ لَه العُنوانَ "ما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ باتِّفاقٍ مِنْ لَفظِهِ، وَاختلافٍ مِنْ مَعْناه"[106].

وَمِمّا يَنضافُ إلى النَّقلِ الحاجَةُ النّاشِئةُ عَنْ تَطوّرِ المُجتمَعِ، فَتطوّرُهُ يُؤذِنُ بِابتِداعِ أشياءَ لَم تَكنْ قَبْلاً، وَابتِداعُ الأشْياءِ يُؤْذِنُ بِابتِداعِ مُسمَّياتٍ جَديدةٍ، وَابتِداعُ المُسمَّياتِ يَجبُ أنْ يَكونَ جارياً عَلى وَفْقِ السّبائِكِ الصَّرفيّةِ المُقرَّرةِ في العَربيّةِ، وَقَدْ يُستَعانُ بِصيغَةٍ صَرفيّةٍ مَوجودةٍ لِتَحملَ مَعنىً صَرفِيّاً مُبتدَعاً جَديداً، وَأُمثِّلُ عَلى ذلكَ بِثَلاثِ صِيغٍ شاعَتْ فَرانَ عَليْها إلْفُنا الصَّرفيُّ المُعاصرُ، وَهِيَ "فاعِلَةٌ"، وَ"فَعّالَةٌ"، وَ"مَفْعَلَةٌ"، وَهِي صِيغٌ مُتقادِمةٌ مُعمَّرَةٌ لَها مَعانٍ كَذلكَ شَأنُها، وقَدْ أُضيفَ إلى تِلكمُ المَعاني المُعمَّرةِ مَعانٍ حادِثةٌ.

أمّا صيغَةُ "فاعِلَة" فَقَدِ احتَملَتْ مَعنىً صَرفِيّاً باعِثُهُ الجِدّةُ الحادِثَةُ وَاللَّمْحَةُ المُضافَةُ في عالَمِ الأشياءِ، فَصارَتْ تَدلُّ – فَضْلاً عَنْ مَعانيها الصَّرفيّةِ المُتقادِمَةِ – عَلى اسْمِ الآلَةِ، كَقَولِنا: "طائِرَة"، وَ"رافِعَة"، وَ"ناقِلَة"، وَ"حامِلَة"، وَكَذلكَ "فَعّالَة" التي لَها مَعانٍ صَرفيّةٌ مَعروفَةٌ ذائِعةٌ، وَقَدْ أُضيفَ إلَيْها مَعنىً صَرفيٌّ جَديدٌ، فَصارَتْ هذِهِ الصّفةُ تَحملُ مَعنىً صَرفِيّاً جَديداً باعِثُهُ النَّقْلُ وَالحاجةُ المُنتَسِبَتانِ إلى التّطوّرِ، فَغَدَونا نَقولُ "غَسّالَة"، وَ"ثَلّاجَة"، وَ"طَيّارَة"، وَ"مَسّاحَة"، وَنَعْني بِذلكَ كُلِّه اسمَ الآلَةِ، وَكَذلكَ شَأنُ "مَفْعَلة" التي صارَ لَها مَعْنىً صَرفيٌّ حادِثٌ هُو اسْمُ المَكانِ، وَنَشَأ عَقِبَ ذلكَ التّرادفُ الصّيغِيُّ، فَالتَّعْبيرُ عَنِ اسمِ المَكانِ قَدْ يَكونُ بِـ"مَفْعِل"، أوْ "مَفْعَل"، أوْ "مَفْعَلَة"، وَنَشَأ عِندَنا – مِنْ وجْهةٍ أخْرى – مُشترَكٌ صيغِيٌّ، فَصارَ تَحتَ الصّيغَةِ "مَفْعَلَة" مَعانٍ صَرفيّةٌ

مِنْها المُتقادِمُ المُعمَّرُ، وَمِنْها الحادِثُ الوَليدُ، كَقَولِنا: "مَسْمَكة"، وَ"مَلْحَمَة"، وَ"مَنْجَرَة"، وَ"مَأسَدَة".

المَقولاتُ الكُلّيّةُ

وَبعدَ هذا العَرضِ الدَّالِّ بِالاقتِضابِ أقفلُ هذِه المُباحثةَ مُقرِّراً مَجموعةً مِنَ المَقولاتِ الكُلّيّةِ التي انْبَنتْ عَلى المُباحثاتِ الجُزئيّةِ في هذِهِ الوَرقةِ، وعِدّتُها خَمسٌ: أوّلُها تَلمّسُ عِلّةِ العِلّةِ، وَثانيها اسْتِبطانُ البَواعِثِ وَالصّدورُ عَن مَلاحظَ كُلّيّةٍ، وَثالثُها عُموميّةُ الظّاهرةِ، وَرابِعُها استِشرافُ الفَوائدِ وَالوَظائفِ، وَخامسُها فاتحةُ المُباحثةِ.

أوّلُها: تلمّسُ عِلّةِ العلّةِ

أمّا مَقولةُ علّةِ العِلّةِ فَهيَ خائِضةٌ في تلمّسِ البَواعثِ المُفضيَةِ إلى هذِه الظّاهرةِ، وَأهمُّها الأنْظارُ التي أُثْبِتتْ بِها ظاهرةُ المُشترَكِ اللّفظيِّ، بَلْ أوجِبَ بِها وُقوعُ المُشترَكِ اللّغويِّ عامّةً؛ "ذلكَ أنَّ المَعانيَ غَيرُ مُتناهيةٍ، والألفاظَ مُتناهيةٌ، فَإذا وُزِّعَ لَزمَ الاشتراكُ"[107]، حقّاً أنَّها أنْظارٌ رِياضِيّةٌ حَصيفَةٌ؛ ذلكَ أنَّنا نُريدُ أنْ نُعبِّرَ عَنْ غَيرِ المُتَناهي(المَعاني) بِالمُتَناهي(الصّيغِ الصَّرفِيّةِ)، وَلِذا تَعيَّنَ وُقوعُ الاشتِراكِ، وَقَد ذَهبَ بَعضُهم -كَما يقولُ السّيوطيُّ- إلى أنَّ هذِه الظّاهرةَ أغلبُ في كلِّ مُستوياتِ اللّغةِ، فَالحروفُ بِأسرِها مُشترَكةٌ بِشهادةِ النّحاةِ، وَالأفعالُ الماضيَةُ مُشترَكةٌ بَينَ الخَبرِ وَالدّعاءِ، وَالمُضارعُ كَذلكَ مُشترَكٌ بَينَ الحالِ وَالاستِقبالِ، وَالأسماءُ كَثيرٌ فيها الاشتِراكُ، فَإذا ضَمَمْناها إلى قِسمَي الحُروفِ وَالأفعالِ كانَ الاشتِراكُ أغلبَ[108].

وَمِمّا يَنضافُ إلى ما تقدَّمَ؛ أعْني البَواعثَ المُفضيَةَ إلى تخلّقِ هذِه الظّاهِرةِ في العرَبيّةِ، التّطوّرُ اللّغويُّ، وَلَعلَّ أهمَّ مَعالِمِه الحاجَةُ، ونَقلُ المَعاني الصَّرفيّةِ مِنْ مِضمارٍ إلى مِضمارٍ كَما تَقدَّمَ بَيانُ ذلكَ قَبْلاً.

وَمِن البواعثِ تَباينُ اللَّهَجاتِ؛ فَقَدْ تَتَواضعُ لَهجةٌ عَلى استِعمالِ صيغةٍ بِمعنىً صَرفيٍّ، ثُم تَتواضعُ أخْرى عَلى الصّيغةِ نَفسِها بِمَعنىً صَرفيٍّ آخَرَ، وَقَد تَختلِفُ الطّرائقُ في التّعبيرِ عَنِ المَعاني الصَّرفيّةِ، كَما وَقَعَ في "أفْعَلَ"،

وَ"فَعَلَ"، فَعِندَ جَمعِ اللّغةِ أصبَحتْ هذِه الدّلالاتُ وَالصّيغُ المُشترَكةُ مَعاً، وَأصبَحتْ ظاهرةُ الاشتِراكِ جَليّةَ الحُضورِ في نِظامِ العَربيّةِ عامّةً، وَنِظامِ البِنيةِ الصَّرفيِّ خاصّةً، وَقَد تَلمّسَ هذا الباعثَ الفَراهيديُّ، فَقالَ: "وَقَد يَجيءُ "فَعَلتُ" وَ"أفْعَلْتُ" المَعنى فيهما واحدٌ إلّا أنَّ اللَّغتَينِ اختَلفَتا، فَيجيءُ بِهِ قَومٌ عَلى "فَعلتُ"، وَيُلحِقُ قَومٌ فيهِ الألفَ فَيبنونَه عَلى "أَفْعَلْتُ"[109]. وَكَذلكَ ابنُ دُرستويهِ في قولِه: "لا يَكونُ "فَعلَ وَأفْعَلَ بِمَعنىً واحِدٍ كَما لَمْ يَكونا عَلى بِناءٍ واحِدٍ إلّا أنْ يَجيءَ ذلِكَ في لُغَتَينِ مُختلفَتَينِ، فَأمّا مِنْ لغَةٍ واحِدةٍ فَمحالٌ أنْ يَختلِفَ اللَّفظانِ وَالمَعْنى واحِدٌ كَما يَظنُّ كَثيرٌ مِنَ اللّغويّينَ وَالنَّحْويّينَ، وَإنّما سَمِعوا العَرَبَ تَتكلّمُ عَلى طِباعِها وَما في نُفوسِها مِنْ مَعانيها وَعَلى ما جَرَتْ بِهِ عاداتُها وَتَعارفُها وَلَمْ يَعرفِ السّامِعونَ العِلّةَ وَالفَرقَ، فَظَنّوا أنّهُما بِمَعنىً واحِدٍ، وَتَأوّلوا عَلى العربِ هذا التّأويلَ مِنْ ذاتِ أنْفسِهِم. . . وَلَيسَ يَجيءُ شيءٌ مِنْ هذا إلّا عَلى لُغتَينِ مُتباينتَينِ كَما بَيّنا أوْ عَلى مَعنَيَينِ مُختلِفَينِ"[110]. وَكذلكَ ابنُ سيدَه: "وَقَد يَكونُ "فَعَلتُ" و"أَفْعَلتُ" بِمَعنىً واحدٍ كَأنَّ كلَّ واحِدٍ مِنْهما لغةٌ تَقومُ، ثُمّ تَختلطُ، فَتُستَعملُ اللّغتانِ"[111].

وَثانيها: استِبْطانُ البَواعِثِ

وَالحقُّ أنَّ البَواعثَ المُفضيةَ إلى تخلّقِ هذِه الظّاهرَةِ يُمكنُ أنْ تُسبطَنَ لِتُتَناولَ مِنْ وُجُهاتٍ أخْرى، مِنْها بَواعثُ داخليّةٌ، وَأخْرى خارجيّةٌ، أمّا الدّاخليّةُ فَهِي الواقِعةُ في جِبلَّةِ اللّغةِ، وَالآتيةُ مِنْ بِنيتِها اللّغويّةِ الدّاخليّةِ، وَمِنْ ذلكَ العَوارضُ التّصريفيّةُ، كَالجَمعِ، وَالإدغامِ، وَالإعلالِ، وَغَيرِ ذلكَ مِمّا تَبيَّنَ أنَّ لَه سُهمَةً في نُشوءِ هذِه الظّاهرةِ، وَأمّا الخارجيّةُ فَهيَ ما يَأتي مِنْ خارِجِ نِظامِ البِنيةِ الصَّرفيّةِ، فَيُؤْذِنُ بِظهورِها كَالنّقلِ، وَالحاجَةِ، وَاللَّهَجاتِ. وَمِنْها ما هو عامٌّ، وَمِنها ما هو خاصٌّ، أمّا العامُّ فَهو مِنَ المُقرَّرِ المُستحكِمِ في كلِّ اللّغاتِ، أمّا الخاصُّ فَهو مِمّا يُفرِزُهُ النّظامُ الصَّرفيُّ في العربيّةِ عَلى وجْهِ التّعيينِ وَالتّخصيصِ، وَمِنْ هذِه البَواعِثِ ما هو مَكانيٌّ، وَمِنها ما هو زَمانيٌّ، فَالمكانيُّ كَاللَّهَجاتِ وَفِعلِها في تخلّقِ هذِه الظّاهرةِ، وَالزّمانيُّ فَكَالتّطوّرِ الصَّرفِيِّ الذي يتجلّى أكثر ما يَتجلّى في الحاجَةِ والنّقْلِ، وَفي الرَّسْمِ الشَّجَريِّ الآتي صَفوَةُ المُسْتَخلَصِ:

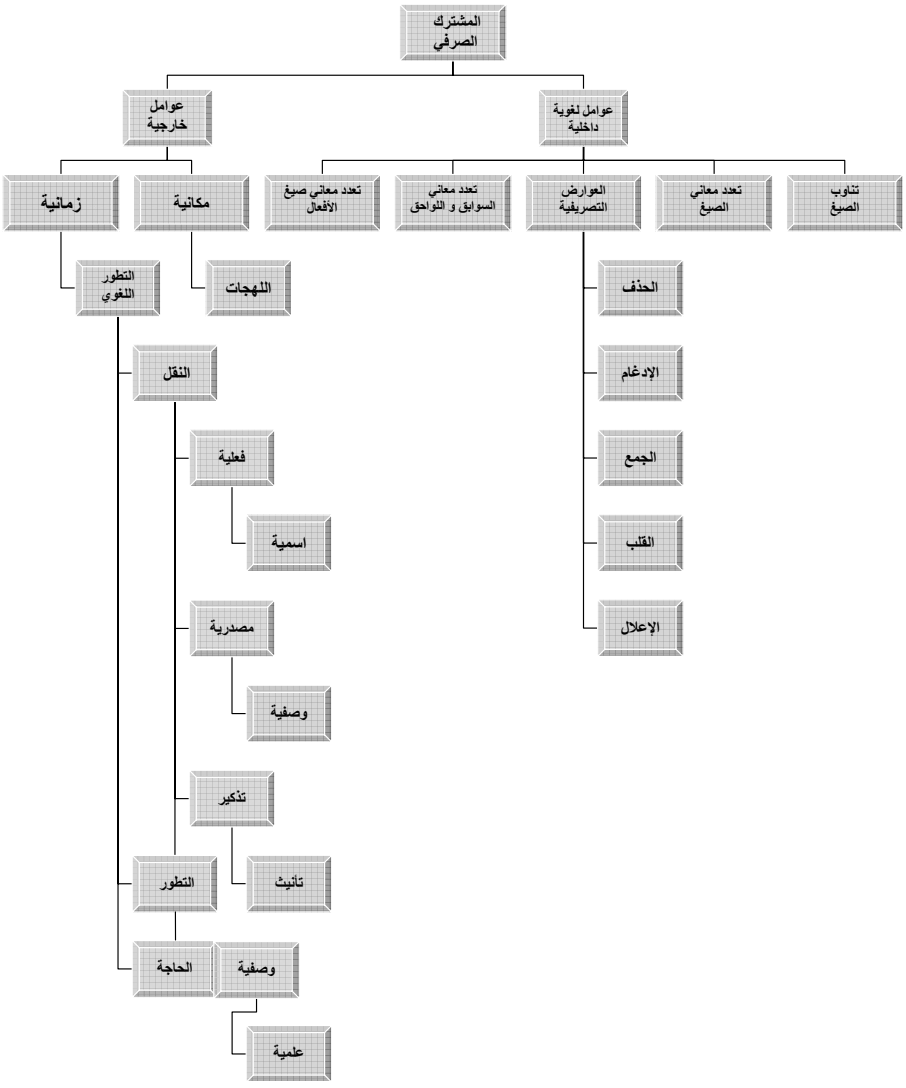

وَثالِثُها: عُموميّةُ الظّاهرةِ

وَالظّاهرُ أنَّ هذِه العُموميّةَ تُنسبُ إلى شِعْبَينِ: لُغويٍّ عالميٍّ، وآخَرَ عَربيٍّ، أمّا اللّغويُّ العالَميُّ فَقد تقدّمَ أنَّ هذِه الظّاهرةَ تَكادُ تَكونُ سُنّةً مُتّبعةً في كلِّ أنظمَةِ اللّغاتِ الصَّرفيّةِ، فَليستِ العَربيّة بِدْعاً بَينَ اللّغاتِ في هذِه الجِهةِ، "فَالعَلاماتُ الواحدةُ لَها في العادةِ أكثرُ مِنْ قيمَةٍ، وَهُناكَ عَلاماتٌ كَثيرةٌ لِلتَّعبيرِ عَنْ كُلِّ قيمَةٍ،

وَهذا يَصدُقُ عَلى كُلِّ اللُّغاتِ"[112]، وأمّا اللّغويُّ العربيُّ فإنَّ هذِه الظّاهرةَ، أعْني ظاهرةَ المُشترَكِ الصَّرفيِّ، لَيستْ مَقصورةً عَلى نِظامِ العَربيّةِ الصَّرفيِّ، بلْ هِي ساريَةٌ في كلّ المُستوياتِ اللّغويّةِ، كَتداخُلِ حُدودِ الكَلماتِ صَوتِيّاً في قَولِنا "أباريقُه"، وَ"أبى ريقُه"، وَكَصيغةِ "فَعيل" في المُستَوى الصَّرفِيِّ، وَكَكلمةِ "العَيْنِ" في المُستوى المُعجمِيِّ، وَكَاشتِراكِ بَعضِ التَّراكيبِ في المُستَوى النَّحوِيِّ، كَما في قَولِنا: "قَتْل النّساءِ"؛ فَهذا تَركيبٌ مُشترَكٌ حَمّالٌ لِمَعنَيينِ أحدُهُما أنَّ "النّساء" فاعِلٌ في المَعْنى، أوْ أنّهنّ مَفعولٌ بِهِ، وغيرُ ذلكَ كَثيرٌ كَثيرٌ.

وَرابِعُها: استِشرافُ الفَوائِدِ وَالوظائِفِ

وَالظّاهرُ أنَّ لِهذِه الظّاهرةِ في العَربيّةِ فَوائدَ ووظائِفَ ثَلاثاً، أوّلُها تَحقيقُ مَظهرِ الاقتِصادِ اللّغويِّ، وَالجُهدِ الأقلِّ، وَهُو مَظهرٌ لغويٌّ عامٌّ تَلتَقي عليْهِ كُلُّ اللّغاتِ، وَقَد أَلْمَح إليْهِ قَبْلاً ابنُ يَعيشَ في "شَرح المُفصّلِ" مُلتفِتاً إلى فَضلِ هذِه الظّاهِرةِ في الاختِصارِ وَاطّراحِ التَّطويلِ، مُعرِّجاً عَلى أنّها وَسيلةُ إبانةٍ مكثَّفةٍ تَستجمِعُ كَلِماتٍ مُتعدّدةً في لَبوسِ كَلِمَةٍ واحِدةٍ، قائِلاً مُمثِّلاً باسمَي الزّمانِ والمَكانِ: "الغَرضُ مِن الإتيانِ بهذِهِ الأَبْنِيَةِ ضَربٌ مِنَ الإيجازِ وَالاختِصارِ؛ وذلِكَ أنّكَ تُفيدُ مِنها مكانَ الفِعْلِ وزمانَهُ، ولَوْلاها لَزِمكَ أنْ تأتيَ بِالفِعْلِ ولَفظِ المَكانِ والزّمانِ"[113].

وَثاني هذِهِ الفَوائِدِ وَالغاياتِ التي يُمكنُ أنْ تُسترْفَدَ مِنْ هذِهِ الظّاهرةِ إمكانةُ التَّعمِيةِ عَنِ المُرادِ، أوِ التّحلّلِ مِنْ أيِّ التِزامٍ قَد يَنبَني عَلى كلامِ المُرسلِ، ولِذلكَ يتّكئُ عَلى هذِهِ الظّاهرةِ، فَيُخرِجُ كَلامَه مُحتمِلاً، أوْ مُلغِزاً، أوْ مُعمّىً، وَلعلَّ قَولَ الحُطيئةِ المُتقدّمَ بَيانُه مِمّا قَدْ يَنتسبُ إلى هذا المَلحَظِ، وَكذلكَ قَولُ أحَدِهم المُتقدم "أَنا أحْمدُ النّبيّ المَبْعوث"، وَكذلكَ سُؤالُ مَنْ يُعايي الأَذهانَ مُمتَحِناً: "أيَجبُ الوضوءُ عَلى مَن أمْنى؟ قال: لا ولَو ثَنّى"[114]، وإنّما قَصَدَ مَعنىً صَرفيّاً يَستترُ وَراءَ الصّيغةِ "أفْعَل" التي لا تَدلُّ عَلى نُزولِ المَني الذي هُو مِنْ موجِباتِ

الغُسلِ في هذا السّياقِ، بَلْ قَصدَ مَعنىً صَرفيّاً لَها آخرَ، وَهُو الدُّخولُ في المَكانِ، وَالمَعنى المُعتمى المرادُ هو نُزولَ مِنى.

وَثالثُها أنَّ هذِه الظّاهرةَ إذا ما تُدبّرَ أمرُها، واستُشرفتْ أحوالُها، فَإنّها قَدْ تُعدُّ مَظهَراً مِنْ مَظاهرِ الثّراءِ اللّغويِّ في العربيّةِ، والدِّقّةِ في التّعبيرِ، فَأنْ يكونَ للزّمانِ اسمٌ يَقومُ مَقامَ كَلماتٍ أوْ جُملةٍ أوْ جُملٍ أحْياناً، وأنْ تَكونَ صيغةُ الفِعلِ حَمّالةً لِمَعانٍ تَختزِلُ مَعرفةً لُغويّةً مُكثّفةً ظاهراً أمرُها، وَأنْ يَكونَ لِلمعاني المُرادِ التّعبيرُ عَنْها صِيغٌ مَخْصوصةٌ، أنْ يكونَ ذلكَ كلُّه أوْ بَعضُه لَهو مَظهرٌ قويُّ الدّلالةِ عَلى دِقّةِ هذِه اللّغةِ وَبَلاغتِها وَبَيانِها وَتَبيينِها وَإبانتِها.

وَخامِسُها: فاتِحةُ المُباحَثةِ

وَلَستُ أزعُمُ أنّني أَتَيتُ في هذِهِ المُباحَثةِ عَلى كُلِّ مَظْهرٍ مِنْ مَظاهِرِ المُشتَرَكِ الصَّرفِيِّ حتّى تَفرّسْتُها، فكُلُّ ما أُثْبِتَ كانَ شَذَراتٍ مُجْتَمِعاتٍ تُجلّي هذِهِ الظّاهِرةَ وَبَواعِثَها وَمَواضِعَها في العَربيّةِ، وَلْيَكنْ هذا البَحثُ في خاتمَتِهِ فاتِحةً لاستِشْرافِ هذِهِ الظّاهِرةِ اسْتِشرافاً عَريضاً يَلمُّ النّثارَ، وَيَجمعُ الشَّتيتَ إلى شَتيتِهِ في أُطْروحةٍ قائِمةٍ بِرأسِها، وَلْيَكنْ هذا البَحثُ فاتِحةً لِتَخصيصِ دِراسَةِ المُشتَرَكِ الصَّرفِيِّ في التَّنزيلِ العَزيزِ، وَلْيكنْ فاتِحةً أخْرى لاستِشرافِ ظاهِرةِ "التَّرادفِ الصّرفِيِّ" في العَربيّةِ، وَأعْني بِه التَّعْبيرَ عَنِ المَعْنى الصَّرفِيِّ بِغيرِ سَبيلٍ، وَلْيكنْ فاتِحةً لأَبْحاثٍ تَحتاجُ هِمّةً تَأبى أنْ تَقنَعَ إلّا بِالتَّمامِ إنْ كانَ ثَمَّةَ تَمامٌ.

الهوامش والمراجع

(1) طه، الآية: 58.

(2) طه: الآية: 59.

(3) ابن هشام، جمال الدين بن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد حمد الله، ط2، مكتبة سيد الشهداء، (د.ن)، 1972م، ص776، وقد رجح العكبري كونها مصدراً. انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي البجاوي، ج 2، بيروت: دار الجيل، 1987م، ص893.

(4) انظر البيت: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **الكامل**، تحقيق: محمد الدالي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1997م، 1/ ص472، 2/ ص720، والثعالبي، أبو منصور عبد

الملك بن محمد: **خاص الخاص**، تقديم: حسن الأمين، بيروت: دار مكتبة الحياة، د.ت، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، ط2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1989م، ص471، ومن المحققين من يرون أنّها للنسب كما ورد في الكتاب، انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: **كتاب سيبويه**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، ج3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م، ص382.

(5) يتباين مطلب تصنيف اللغات بتباين وجهة المأخذ، فقد يعتمد على ملحظ القرابة اللغوية، أو المعيار الجغرافي، أو الهيئة التشكيلية في بناء الكلمات وتوليدها. انظر: باي، ماريو: **أسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، طرابلس: منشورات جامعة طرابلس، 1973م، ص55.

(6) هي التي تتخذ السوابق واللواحق والتغييرات الجوانية في بنية الكلمة مسلكاً للدلالة على العلائق النحوية. انظر:

- Katamba, F. **Morphology,** The Macmillan Press, London, 1993, P.56,

وأسس علم اللغة، ص56.

(7) هي التي تضيف لواحق منفصلة يمكن أن يكون لها وجود باعتبارها مورفيمات حرة، انظر: Morphology, P.56، وأسس علم اللغة: ص56–57.

(8) هي التي تظهر فيها كل بنية قائمة برأسها مستقلة، انظر: Morphology, P.56، وأسس علم اللغة: ص56–57.

(9) هي التي تركب مجموعة من المورفيمات المتصلة في هيئة عبارة واحدة. انظر Morphology, P.56، وأسس علم اللغة: ص56–57.

(10) انظر: Katamba (1993), P.56.

(11) ويمثل لهذا بقوله: Kitab (book) Katab, (Wrote), Katib (Writer) انظر: Katamba (1993), P.59.

(12) فليش، هنري: **العربية الفصحى، نحو بناء جديد**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، ط2، بيروت: دار الشروق، 1986م، ص67.

Comrie, B., **Language Universals and Linguistic Typology: Syntax and Morphology,** P. 37.

(13) أسس علم اللغة، ص56، والحق أن هذا التصنيف تغليبي لا مطلق، وأن مثل هذه التصنيفات قد توجد في اللغة الواحدة بمقادير متفاوتة، ولكن إحداها قد تكون أشيع وأعرف وأوسع.

(14) انظر على سبيل التمثيل أبنية الاسم في العربية: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن: **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبدالحميد، ج 1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1982م: ص35–60، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط8، بيروت: مكتبة لبنان، 1996م، ص51–113، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي

بكر: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، ج 3، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ص255–259.

(15) الصالح، صبحي: **دراسات في فقه اللغة**، ط12، بيروت: دار العلم، 1989م، ص332.

(16) عمد الباحث إلى المنهج الوصفي الإحصائي في الكثير الغالب، واستعان كذلك بالمنهج المعياري التقليدي، فضلاً عن الأنظار التحليلية التي تجلت في هذا البحث.

(17) هود: الآية: 43.

(18) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ج2، القاهرة: الدار المصرية، 1955م، ص15، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم(276هـ): **تفسير غريب القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، بيروت: دار الكتب العلمية، 1978م، ص204، والمعنى عنده: "معصوم"، السجستاني، أبو بكر محمد بن عزير(330هـ): **نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز**، تحقيق: يوسف المرعشلي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1990م، 326، التبيان، ص234، والمعنى عنده: "لا مانع"، والزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط1، ج2، القاهرة: دار الفكر، 1977م، ص271، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين، ج5، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م، ص227، ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: **لسان العرب**، ط1، بيروت: دار صادر، (د.ت)، مادة "عصم".

(19) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس: **الصاحبيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الطباع، ط1، بيروت: مكتبة المعارف، 1993م، ص236، ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، ج6، بيروت: عالم الكتب، (د.ت)، ص50، **شرح الكافية**، ج1، ص168، الصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ط1، ج2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1997م، ص468.

(20) عقد ابن سيده باباً من القول على "فاعل بمعنى مفعول" في **المخصص**، ج16، ص128.

(21) أبو عبيدة، معمر بن المثنى: **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ج1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1962م، 158، **تفسير غريب القرآن**، 142، النزهة، ص217، وقد ذكر ابن الأنباري أن المعنى قد يكون على فرقة خائنة منهم" انظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج1، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1980م، ص286.

(22) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله: **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، ج2، بيروت: دار الخير، 1990م، ص428، حاشية الصبان، ج4، ص281.

(23) الصاحبي، 236، ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل: **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، ط3، ج3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م، ص149، **شرح المفصل**، ج6، ص52، **شرح الشافية**، ج1، ص168، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:

المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ج2، القاهرة: دار الفكر، (د.ت)، 246، وقد عقد باباً وسمه بباب ذكر المصادر التي جاءت على مثال مفعول، الصبان، **الحاشية**، ج2، 467، والحملاوي، أحمد: **شذا العرف في فن الصرف**، بغداد: مكتبة النهضة العربية، 1953م، ص75.

(24) الإسراء، الآية: 45.

(25) نزهة القلوب، ص404، الصاحبي، ص237، وقيل: "مستور" على بابها، والمعنى أنه مستور عن العيون.

(26) مريم، الآية: 61.

(27) الراغب، أبو القاسم حسين بن محمد: **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق محمد الكيلاني، ط1، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1961م، ص9، تفسير غريب القرآن، ص274، النزهة، ص405، وقد عده اسم فاعل "آتياً"، وقال الفراء فيه: "ولم يقل آتياً، فكل ما أتاك فأنت تأتيه"، معاني القرآن، ص170، الكشاف، ج2، ص515، والبحر، ج6، ص191، واللسان، مادة "أ ت ي".

(28) المفردات، ص9.

(29) صنف باحث رسالة ماجستير في هذه الصيغة، وهو: عبد الباسط، عبد الحليم: **صيغة "أفعل" في النحو العربي: دلالتها ووظيفتها**، القاهرة، دار العلوم، رقمها(279).

(30) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، تحقيق: محمد عضيمة، ط1، ج3، بيروت: عالم الكتب، 1968م، 246، **شرح الشافية**، ج3، ص524، وقد أشار الرضي إلى أنه يؤول باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(31) لا يذكر ابن قتيبة إلا الوجه الأخير. انظر: **تفسير غريب القرآن**، ص 341.

(32) المتنبي، **ديوانه**، 4/ 35 (شرح العكبري)، وصدره: "ابعد بعدت بياضاً لا سواد له".

(33) المغني، 2/ 703.

(34) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد: **شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دمشق: دار القلم، وبيروت: دائرة العلوم والثقافة، 1987م، ص450، والشعر لتأبط شراً، وصدره: "وقالوا لها لا تنكحيه فإنه".

(35) ص، الآية: 42.

(36) مجاز القرآن، 185، تفسير غريب القرآن، ص380، نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن العزيز، ص432، المفردات في غريب القرآن، ص202، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف: **تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب**، تحقيق: أحمد مطلوب، وخديجة الحديثي، ط1، بغداد، وزارة الأوقاف، 1977م، 198، والبحر، ج7، ص384، ابن الهائم، أبو العباس أحمد بن محمد: **التبيان في تفسير غريب القرآن**، تحقيق: فتحي أنور الدابولي، طنطا: دار الصحابة، 1992م، ص360، **لسان العرب**، مادة "غسل"، وقد ذكروا كلهم أن هذه الصيغة مترددة بين ذينك المعنيين.

(37) عقد ابن سيده باباً من القول على "فعيل بمعنى مفعول"، انظر: المخصص، ج16، ص158.

(38) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: **الأضداد**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصرية، 1987م، ص84، وقد وقف ابن فارس عند قالب "فعيل" بمعنييه "مفعل" و"مفعل"، انظر: الصاحبي، ص236- 237.

(39) الأضداد، ص34.

(40) شرح الشافية، 1/ 147، وطلب، علي: صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم، نقلاً عن: هنداوي، عبد الحميد: **الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم**، ط1، بيروت: المكتبة العصرية، 2001م، ص58.

(41) عقد ابن سيده باباً من القول على "فعول بمعنى مفعول" في المخصص، ج16، 149، وقد عد ابن الأنباري طائفة من الكلم التي جاءت على وزن فعول من الأضداد، انظر: الأضداد: ص356-357.

(42) انظر أمثلة استغناء النسب عن الياء: **كتاب** سيبويه، 382، الأصول في النحو، ص83، **شرح الشافية**، ج2، 84، **المزهر**، ج2، ص274-275، حاشية الصبان، ص282.

(43) الكتاب، ج3، ص381، المقتضب، ج3، ص161، شرح المفصل، ج6، ص13، الأصول، ج3، ص83، شرح الشافية، ج2، ص89، الهمع، ج3، ص370، المزهر، ج2، ص274.

(44) ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد: **سنن ابن ماجة**، ط3، ج1، تحقيق: خليل شيحا، بيروت: دار المعرفة، 2000م، (وكذلك الطبعة التي حققها محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر، د.ت)، باب من كان مفتاحاً للخير(237)، ص86.

(45) شرح المفصل، ج5، ص11.

(46) انظر: معاني "أفعل": الكتاب، ج4، ص59-62، ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم: **أدب الكاتب**، شرح: علي فاعور، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1988م، ص301-302، شرح الشافية، ج1، ص83، الممتع، ص127-128، الهمع، ج3، ص265، شذا العرف، ص40.

(47) أدب الكاتب، 295.

(48) عرض لأمثلة كثيرة تلتقي فيها صيغة "فعل" و"أفعل" على معنى واحد.

(49) انظر معاني "فعّل": الكتاب، ج4، ص64، أدب الكاتب، ص300، الأصول، ج3، ص116، الصاحبي، ص225، شرح المفصل، ج7، ص159، شرح الشافية، ج1، ص92، همع الهوامع، ج3، ص266.

(50) الأعراف، الآية: 170.

(51) انظر ما قيل فيها: الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص482، البحر، ج4، ص416.

(52) انظر: معاني "تفعل": **أدب الكاتب، ص** 304-305، الأصول، ج3، ص122، الصاحبي، ص226، شرح الشافية، ج1، ص104، الممتع، ص126، الهمع، ج3، ص267-268، شذا العرف، ص43.

(53) يعد الأنباري هاتين الكلمتين "تحنث وتأثم" من الأضداد. انظر: الأضداد، ص169، 180.

(54) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد: **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين، ط3، القاهرة: دار الفكر، (د.ت)، ص318.

(55) أدب الكاتب، ص27.

(56) ابن السيد، عبد الله بن محمد البطليوسي: **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ج2، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990م، ص15.

(57) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، 2/ 16.

(58) انظر معاني "استفعل": الكتاب، ج4، ص70، أدب الكاتب، ص305-306، **الأصول**، ج3، ص127-128، **الصاحبي**، ص226، **المنصف**، ج1، ص77، **شرح المفصل**، ج7، ص161، **شرح الشافية**، ج1، ص110، **الممتع**، ص132، **الهمع**، ج3، ص229.

(59) يوسف، الآية: 23.

(60) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط3، ج3، بغداد: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ودار الشؤون الثقافية، 1990م: ص77-78.

(61) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ج1، القاهرة: دار الفكر، (د.ت)، 6، وثم رأي يذهب فيه أنصاره إلى أن أصل "الاسم" إنما هو ثنائي مؤتلف من السين والميم فقط.

(62) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، ج1، القاهرة: إدارة إحياء التراث القديم، 1960م، ص134، وقد ذكره في **الخصائص**، ج1، ص251.

(63) الممتع، ص172.

(64) الخصائص، ج1، ص251.

(65) المخصص، ج16، ص185.

(66) اللسان، مادة "صير".

(67) ابن رشيق، أبو عليّ الحسن القيرواني: **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط3، ج1، القاهرة: مطبعة السعادة، 1963م، ص303.

(68) الآية (الأعراف، 4).

(69) تفسير غريب القرآن، ص165، النزهة، ص336.

(70) الشريشي، أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن: **شرح مقامات الحريري**، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ج2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م، ص448، **المزهر**، ج1، ص634.

(71) كريستل، دافيد: **التعريف بعلم اللغة**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، 1979م، ص161، وانظر:

- Katamba, Morphology, P.19, Robins, R.H., **General Linguistics**, Longman, New York, 1989, P.192, Nida, A., **Morphology: The Descriptive Analaysis of Words**, The University of Michigan Press, 1965, P. 6.

(72) انظر:

- Katamba, (1983), P. 41-46, Robins, (1989), P. 196À 202, Nida, (1965), P. 81, Crystal, A Dictionary, P. 223.

(73) المقتضب، ج1، ص39.

(74) شرح المفصل، ج5، ص142.

(75) العَناق الأنثى من المعز، والأتان أنثى الحمار.

(76) شرح المفصل، ج5، ص98، وقد أتى على عشرة معان لها في شرح المفصل.

(77) شرح المفصل، ج5، ص98، **الأصول**، ج2، ص407-408، **حاشية الصبان**، ج4، ص136-137، شذا العرف، ص86.

(78) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى: **معاني الحروف**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، ط2، السعودية: مكتبة الطالب الجامعي، 1986م، ص65.

(79) الحاقة، الآية: 17.

(80) الأعراف، الآية: 170.

(81) البحر المحيط، ج4، ص416.

(82) طه، الآية: 69.

(83) انظر هذا المعنى: مكي، ابن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم الضامن، ج2، بغداد: وزارة الإعلام، 1975م، ص468، البيان، 2/ 148، التبيان، 2/ 896.

(84) يقول الأنباري: "واستوى اللفظان من أجل الإدغام" انظر: الأضداد، ص410.

(85) البقرة، الآية: 282.

(86) الكشاف، ج1، 404.

(87) البحر المحيط، ج2، ص370.

(88) تفسير غريب القرآن، ص100.

(89) معاني القرآن، ج1، ص187.

(90) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير زاهد، ط3، ج1، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، 1988م، ص346.

(91) اللسان، مادة "نذر".

(92) الزخرف، الآية: 18.

(93) تفسير غريب القرآن، 397، وقد أشار ابن الأنباري في موضع آخر، وهو قوله: "وهو ألد الخصام" إلى هذين المعنيين. انظر: البيان، 1/ 148.

(94) أبو الطيب اللغوي: **الأضداد في كلام العرب**، تحقيق: عزة حسن، ج2، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1968م، ص703، والظاهر من هذا النص المقتبس أن فيه

تجلية للتماثل الصيغي الحادث، ولكن الذي لا يستقيم فيه هو قوله "إلا أن الإعراب لا يتبين في الألف، لأنها لا تكون إلا ساكنة"، وهي ليست كذلك البتة، ولكن الحادث هو قلب الواو والياء إلى الألف المصوتة، ولا يصح في الفهم أن تكون ساكنة.

(95) الأضداد، ص410.

(96) من الدارسين المحدثين من يذهب إلى "يدعو" محذوف اللام، فوزنه "يفعو".

(97) آل عمران، الآية: 63.

(98) إعراب القرآن، 1/ 383، التبيان، 1/ 268، وقد ضعف العكبري كونه مستقبلاً؛ لأن حرف المضارعة لا يحذف، وهذا وهم صريح رد عليه ابن هشام، والأمثلة المتقدمة تفند رأي العكبري. انظر: المغني، 2/ 808.

(99) الليل، الآية: 14.

(100) المغني، 2/ 741.

(101) النقل عارض استعمالي، وليس عارضاً صرفياً خالصاً، وإنما أثبته ههنا لأفسر به وقوع المشترك الصرفي في العربية، وكذلك بعض الظواهر الصوتية الواردة في هذا المطلب، وذلك نحو "الحذف"، و"الإعلال".

(102) شرح مقامات الحريري، ج2، ص451، ولا يخفى أن المعمي قد لجأ إلى حيلة لغوية حتى يحقق مقصده، فقد يكون أنه سكن الياء في "النبي"، أو لجأ إلى النعت المقطوع.

(103) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1975م، ص86.

(104) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: **المذكر والمؤنث**، تحقيق: طارق الجنابي، ط1، بغداد: مطبعة العاني، 1978م، ص309.

(105) المذكر والمؤنث، ص187.

(106) المزهر، ج1، ص369.

(107) المزهر، ج1، ص370.

(108) الكتاب، ج2، ص236.

(109) المزهر، ج1، ص384.

(110) المخصص، ص14/ 171.

(111) حسان، تمام: **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، (د.ت)، ص163.

(112) شرح المفصل، ج6، ص107.

(113) شرح مقامات الحريري، ج2، ص438، المزهر، ج1، ص625.

❊ ❊ ❊